

أيلوليات

ننتظر يا أيلول.. يا من لم تجلب لنا سوى السواد في جرش عام 1970، والخراب في كامب ديفيد 1978، والدم في صبرا وشاتيلا 1982، والتمزق في أوسلو 1993، والموت في أحداث النفق 1996، والانتفاض والمفقدان في 2000، والكثير الكثير من الأيلوليات القاسيات.. كن رحيماً بنا هذه المرة، وليفجر رحمك وعذا بالنصر ظلله قادتنا بغيء الروح، وغذته تضحياتنا ونضالاتنا وحلم لنا بأن نكون.. واعلم يا أيلول أننا نرجو رحمتك لأننا عهدنا لؤمك علينا وغدرك بنا.. وإن أنت غلبتنا مجدداً، فالسنون لنا، وإرادتنا أنت أعلم بها.. كحجر صوان.. وذات يوم، ستأتي يا أيلول بما نريد، رغماً عن جميع من لا يريد.

رئيسة التحرير

صفحة 16

«الحال» - الأربعاء 2011/8/10م الموافق 10 رمضان 1432هـ

مستشفيات غزة.. إهمال طبي قاتل
والفراغ القانوني يحمي المستهترين

صفحة 13

فوضى وحى المهرجانات الثقافية
.. تقليد ينتشر وميزانيات تحرق

صفحة 11

أحمد الخنفة.. عاش بعد استشهاد
9 سنوات ورزق بمولود يخلد ذكراه

صفحة 4

مدمن سابق يدمع وينصح: اكسروا حاجز
الخوف واعترفوا كي تتخلصوا من السم

صفحة 3

في وثيقة لوزارة المالية

رقم عن رواتب نواب التشريعي يثير أسئلة كثيرة

النائب خريشة يستغرب والزمير يعد بدراسة الموضوع والصالح يحد من المس بهيبة المجلس

يوسف الشايب

أعرب النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، عن استغرابه بعد قراءة أرقام وردت في وثيقة سربت من وزارة المالية عن رواتب موظفي السلطة الوطنية خلال شهر أيار المنصرم، تتحدث عن صرف رواتب لـ 325 نائباً، فيما لا يتجاوز عدد النواب جميعاً، بمن فيهم نواب المجلس السابق، 203 نواب، وهو ما يدفع للاشتباه بخلل ما في آلية صرف الرواتب، أو شبهة فساد، حسب قوله، وهو أمر استغربه مدير عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة وقال إن عدد النواب الذين يتقاضون رواتب 160 نائباً فقط.

وفي تعقيبته على ما ورد في الوثيقة، قال المحاسب العام للسلطة الوطنية، يوسف الزمر: «على ما أعتقد، هناك لبس ما في الموضوع، فضمن التصنيف الخاص بالرواتب، هناك تصنيف للموظفين المدنيين الدائمين، والموظفين العسكريين، والموظفين تحت التعيين، والأسرى المحررين، والأسرى داخل زنازين الاحتلال، وأسر الشهداء، والنواب والوزراء السابقين، وبالتالي، على ما أعتقد، فإن فارق العدد في الأسماء بين عدد النواب والمصنفين على خانة رواتب النواب هم في الغالب من الوزراء السابقين، على العموم، ستتم دراسة الموضوع بعمق، وحال تبين أي خلل، سيتم علاجه، وإن كان الخلل مقصوداً، فلن يمر الأمور بسهولة، وإن كنت أستبعد هذا الاحتمال».

من جهته، حذر النائب في المجلس التشريعي، أمين عام حزب الشعب الفلسطيني، بسام الصالحي، من ميل لإثبات عدم جدوى المؤسسة التشريعية الفلسطينية، والتذرع بأسباب اقتصادية، كالحديث عن مبالغ ضخمة تصرف على النواب، وهو أمر لا يصب في تقويته وتعزيز دوره، بل يعمل على زيادة تفسخه.

وكانت وثائق رسمية من وزارة المالية أشارت إلى أن رواتب نواب المجلس التشريعي «المعطل» تمثل 0,45% من مجموع فاتورة الرواتب، بمبلغ إجمالي 3,272,316 شيقلاً. واللافت، وفق هذه الوثائق، التي نشر ملخص عنها في ملحق «حياة وسوق» الأسبوعي الصادر عن جريدة الحياة الجديدة، قبل أسابيع، أن عدد النواب في فاتورة الرواتب بلغ 325 نائباً، فيما يبلغ عدد المستحقين المعروف 203 نواب (عدد نواب المجلس التشريعي الحالي 132 نائباً مضافاً إليهم 88 نائباً في المجلس التشريعي السابق، مطروخاً منهم 17 نائباً انتخبوا في الدوريتين)، وهو ما بات محل تساؤلات، أي أن هناك 122 راتباً، أو 1,228,337 شيقلاً، لنواب ليسوا موجودين اسماً في قائمة النواب.

«الحال» طرقت أبواب الموضوع والتقت خريشة والصالحي ومراقبين، وأخذت تعليقاتهم حول الموضوع، الذي كان بالإمكان أن يقول فيه كلمة الفصل المحاسب الزمر، الذي ترك في حديثه لنا الباب مفتوحاً للتطورات المقبلة.

- التتمة ص 13 -



الأسد إلى موسكو غداً

عارف الحجاوي

هذا مقال عني، أما العنوان، فمصيدة.

كنت في التاسعة عشرة. أنهيت السنة الجامعية الأولى، ثم تركت الجامعة كي أتعلم.

لا أظنك قرأت الجملة الأخيرة جيداً. أقول لك: «تركت الجامعة كي أتعلم». فأنا لا أومن أن الجامعة تعلم البني آدم، بل هو يعلم نفسه.

ذهبت إلى القدس، وقرعت باب جريدة الشعب، فنظر إليّ صاحب الجريدة من فوق إلى تحت، مثلما يفعلون في السينما، وقال لأحدهم: خذ هذا الأستاذ فؤاد رزق. قال لي فؤاد رزق: ماذا تريد أن تعمل؟ قلت له: محرراً. ما أوقع المراهق! أقعدني الرجل إلى منضدة بقره، ورمى إليّ برزمة أوراق، بعضها من الوكالات، وبعضها مخطوط منقول عن الراديو. قرأتها بسرعة وصنعت منها خبراً، وتأنقت في عنوانه: «الرئيس السوري حافظ الأسد يتوجه إلى موسكو غداً».

أصلح لي الخبر، ثم شطب العنوان بخط مستقيم، ومن الشمال لليمين. كأنه مر عليه بقلمه قارئاً، فعندما وصل نهايته، عاد عليه بالقلم شاطناً ماحقاً. هل جربت مرور السكين على عنقك؟ هل جربت أن يشطب أحد كلامك ومن الشمال لليمين؟ ثم إنه كتب فوق عنواني المشطوب: «الأسد إلى موسكو غداً».

وكان درساً.

لقد دخلت الجامعة وهربت منها ست مرات، في ثلاث جامعات، حتى حصلت على البكالوريوس. وعندما نلت الشهادة، نثيتها أربع طاقات ووضعتها في جيبتي الخلفي وذهبت لتصديقيها. وفي مكتب رئيس الجامعة، أخرجت الشهادة من جيبتي، فرأني المسؤولة، فاهوت بيدها على صدرها وشهقت وقالت: سحمت الشهادة، وهذه السيدة الآن صديقة عزيزة. فإن كانت تذكر الموقف، فأنا أقول لها: ما نويت إهانة الشهادة ولا التباهي بعدم الاكتراث بها. لقد طويتها ببراءة طفل، وأخرجتها أمامك ببراءة طفل.

أكتب كلماتي هذه في مصر، فأنا أعمل الآن في كتابة نصوص تلفزيونية لبرنامج اسمه (مقاليد الحكم) بالتعاون مع شركة مصرية. قبل يومين، اجتمعت في مقر الشركة بالمخرج، وعمره نصف عمري، وبثلاثة آخرين. قال المخرج: النصوص ملكة. قالها بحرارة الشباب، وقبلتها بهدوء الشيوخ.

طويت أوراقي وذهبت إلى غرفتي، فاعتكفت نهاراً على نصوبي الملكة فأعدت كتابتها، ثم رضي المخرج. ما أصعب أن يشطب لي أحد كلامي، وما أحلى أن أظل تلميذاً.

المعايشة الزوجية للأسرى..

حق تمنحه إسرائيل لقاتل رابين وتمنعه عن الفلسطينيين

وعد جهالين*



يثير حق الأسرى الفلسطينيين في المعايشة الزوجية جدلاً خافتاً بين عناصر ومؤسسات الحركة الأسيرة الفلسطينية، فالبعض يتجنبون المطالبة بهذا الحق تحت مبررات ومخاوف أمنية، وإمكانية أن يشكل لقاء الزوجين الأسيرين فرصة للمحققين ليحصلوا على ما يصبح عامل ضغط لديهم ضد الأسرى.

وهناك آخرون يرون أنّ هذا المطلب ليس مهماً أمام المطلب الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية. بينما ترى أطراف حقوقية أن مطالب الأسرى المتزوجين بالمعايشة الزوجية حق طبيعي وإنساني لهم، خاصة أولئك المحكومين فترات طويلة تصل لـ 25 عاماً.

ووسط كل هؤلاء، هناك حالات تطالب بالحصول على هذا الحق، ليس تحقيقاً لرغبات فردية أو مطالب شخصية، بل لأنه يفتح الأمل أمام أسرى محكومين مدى الحياة ببناء أسرة وأن يكون لهم أطفال ككل البشر يحملون أسماءهم ويؤنسون وحدة أمهاتهم ويحملون عنهن بعض المسؤولية.

«الحال» التقت المحامية عبير بكر الموكلة بقضية الأسير وليد دقة من فلسطيني 48، ومحكوم بالمؤبد منذ عام 1986م على خلفية انتماؤه للجهة الشعبية وقيامه بتهديد وخطف جندي إسرائيلي، حيث يحلم الأسير دقة بأن ينجب طفلاً ويطلب إدارة السجن الإسرائيلي بحقه في المعايشة الزوجية منذ تسعة أعوام.

معايير مزدوجة

تقول المحامية بكر إن القضاء الإسرائيلي يعترف بحق السجن الإسرائيلي «الأمني» في بناء عائلة، وهذا ما أتيح لبيغال عمير قاتل إسحاق رابين، «لكن هذا الحق لا يعطى للأسرى الفلسطينيين من الضفة وغزة، وكون موكلي دقة ممن يحملون هوية إسرائيلية، فإن القانون إلى جانبه، لكن السلطات الإسرائيلية ترفض منحه هذا الحق، ونجد أن مصلحة السجن تضع الحجج والادعاءات الأمنية لرفض طلب الأسير دقة رغم أنه مواطن إسرائيلي».

وتضيف بكر أن «أي سجين أمني يحمل هوية إسرائيلية، عليه أن يستوفي شرطين لمنحه الخلوة مع زوجته، أولهما ألا يكون السجن منتمياً لأي تنظيم معادٍ لأمّن إسرائيل، وثانيهما أن يكون قد أمضى ثلث محكوميته، وبعد ذلك، يقوم جهاز المخابرات الشاباك بفحص مدى انطباق هذين الشرطين ويقرر أن يسمح أو لا يسمح للسجين بممارسة حق المعايشة الزوجية».

وأوضحت المحامية بكر أن الأسير دقة أعلن إنهاء انتمائه للجهة الشعبية، إلا أن القضاء الإسرائيلي حتى اليوم يستمر باتهامه بالانتماء لتنظيم معادٍ لأمّن إسرائيل.

المطلوب زيارات عادية منتظمة

وتقول المحامية المتدربة في مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان ورعاية شؤون المعتقلين سعاد غزال «إن هناك نصاً في القانون الإسرائيلي، يضمن خروج الأسير بعد فترة معينة من سجنه، وتحديدًا كل ثلاثة أشهر لمدة يومين أو ثلاثة ليكون مع أسرته،

ونجها لا يؤيد المعايشة الزوجية داخل الأسر. وأوضحت أن نجلها لا يسمح له برؤية زوجته إلا مرة كل عامين، رغم أنه اعتقل بعد زواجه بفترة قصيرة. وقالت إنه يطلب بلقاء زوجته في زيارة عادية مثل زيارات الأسرى، بعيداً عن الرقابة الأمنية الخائفة، مستعدة أن يكون لنجلها أو لزملائه من الأسرى المتزوجين مطالب تخص اللقاء بالزوجات لحاجات إنجابية.

هاجس أمني

وفي حديث مع «الحال»، أوضحت رئيسة لجنة الأسرى في المجلس التشريعي النائب خالد جرار المخاوف التي تمنع الحركة الأسيرة من تبني مطلب المعايشة الزوجية كأحد المطالب الأساسية بقولها «إن الهاجس الأمني يسيطر على طريقة تفكير وتعامل الأسرى مع هذه القضية، فالأسير الفلسطيني لديه قناعة بأن لقاءه بزوجه مراقب، ومن الممكن أن يشكل أداة ضاغطة عليه أو على زوجته في التحقيقات».

وحول إمكانية تبلور مطالبة منتظمة من الحركة الأسيرة باتجاه الضغط لتحقيق هذا الحق للأسرى، يرى المدير العام لنادي الأسير عبد العال العناني أن «هذه القضية يجب أن تناقش داخل الحركة الأسيرة التي هي صاحبة الحق في إعلان أية مطالب». ويضيف: «إن هذا الطرح المطلبي ما زال يطرح بشكل خجول في أوساط الأسرى ولا يتجاوز حالات خاصة».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

أعمى وخجول

علي الأغا

ينقسم الموقف الفلسطيني من الثورة السورية إلى موقفين: الأول هو موقف حلفاء النظام السوري، وهو موقف «أعمى» مما يحدث من مجازر في سوريا، لدرجة أن الخبر السوري مغيب نهائياً عن المشهد الإعلامي، لكن الأمر اللافت أن حركة حماس دعت إلى أكبر حملة تضامن مع الشعب الصومالي بعد موجة الجفاف والمجاعة الأخيرة، بالإضافة إلى تقديم ما تيسر من تبرعات لإخواننا في مقديشو، ولم تتحدث نهائياً عن مجازر النظام السوري ضد شعبه، حتى إن صلاة الغائب التي كانت تقام عندما تحدث مثل هذه المآسي تعبيراً عن التضامن، لا يأتي على ذكرها أحد.

وحسب المعلومات المتوفرة، فإن النظام السوري طلب من حلفائه من الفصائل الفلسطينية تحمل مسؤولياتهم وتولي حماية كوادرمهم في ظل انفلات الوضع الأمني هناك.

على الجبهة الأخرى، هناك فريق الطرف المحسوب على السلطة بشكل أو بآخر، والذي انتظر 5 أشهر إلى أن أصدر العاهل السعودي مؤخرًا بيانه الذي أكد فيه ضرورة حماية شعب سوريا الشقيق ووقف آلة القتل واللجوء إلى الحكمة ودرء خطر الفوضى والدمار. وهذا الطرف، وجه رسالة مفتوحة إلى «خادم الحرمين الشريفين»، وعبر الموقعون فيها عن تقديرهم لموقف المملكة تجاه ما يحدث في سوريا. هذه الرسالة «الخجولة» تم توجيهها لخادم الحرمين الشريفين، وليس للشعب السوري، وهذا يضع الكثير من علامات الاستفهام حول موقف السلطة من أحداث سوريا.

إن السؤال المطروح هو عن سر «الصمت الفلسطيني الممانع والمعتدل» مما يحدث. إن لنا في سوريا ما يقرب من نصف مليون لاجئ فلسطيني وأعداداً غير معروفة من المفقودين والسجناء في السجون السورية، وبرأيي، فإن هذه هي الفرصة التاريخية السانحة التي لن تتكرر في ظل المواقف الضاغطة على نظام الأسد للكشف عن مصيرهم، فكل الدلائل والمؤشرات تشير إلى أن الأمور لن تعود إلى سابق عهدها في سوريا.

لقد تعب المعارض السوري المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين ياسر سعد الدين على شاشة الجزيرة مطالباً الشعب الفلسطيني بضرورة التحرك والتظاهر في غزة ورام الله للتضامن مع الشعب السوري الذي يتعرض لمجزرة حقيقية، وهنا نسأل إن كان الأعمى سيفتح عينيه وإن كان الخجول سيتجرأ ليقول كلمة الحق، رغم قرار النظام السوري المتهاوي الذي قرر رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى سفارة في الوقت الضائع!

مدمن سابق تحول إلى معالج لضحايا المخدرات

العم جابر يدمع وينصح: اكسروا حاجز الخوف واعترفوا كي تتخلصوا من السم

لينا المعاني *

بكل أنواعه داخل السجن.

رفقة السوء

رفقة السوء كانت هي البيئة التي تربطه دوماً بعالم المخدرات، فعندما تعرض لحادث سيارة مفجع عام 1986، ودخل المستشفى مع صديق له بترت ساقه في الحادث، وصلت فتاة إسرائيلية صديقة وأحضرت لهما المخدرات في علبة الشوكولاتة.

ومع اندلاع الانتفاضة الأولى، حاول جابر تخطي مرحلة الهروبين والكوكايين والحبوب المخدرة، ليستعويض عنها بالكحول التي قال إنها لم توفر له «التنهيات والنشوة واللذة» التي كان يشعر بها أثناء تعاطيه المخدرات، فترك الكحول وعاد إلى السموم القاتلة.

ولم يقف إخوة جابر مكتوفي الأيدي، فحاولوا مرات كثيرة تقديم المساعدة والدعم الدائم له، وأولى تلك المساعدات كانت بإرساله إلى مراكز للعلاج، إلا أن جابر كان يعود بخفي حنين ويمثل دور المتعافي، وذلك من خلال تقمص شخصية جديدة وتحمل المسؤولية والعمل مع إخوته في مجال المقاولات والبناء، وبينما كان يبدع في إبراز نفسه أمام إخوته بصورة المعافي، كان في ذات الوقت يتسلل إلى «الأدوار الأضحية» من العمارات التي يعمل فيها «ليشحن بطاريته»، كما يقول.

وشك إخوته بعودته للتعاطي، لاختفائه لفترات طويلة، وتمت مراقبته وأمسكوه أثناء

التعاطي وأرسلوه للعلاج في مركز «الرجوع إلى الحياة»، ولكن القصة لم تنته هنا، فبعد شهر من محاولة علاجه في المركز، عاد ليتعاطى من جديد.

محاولات علاج فاشلة

وتتكرر محاولات العلاج وتكون وتكون هذه المرة عام 2003 في منطقة كفر قاسم، ولكن محاكمة من أجل مخالفات سير ارتكبها، كانت عائناً أمام استمرار العلاج، ففي السجن الإسرائيلي بيئة خصبة للمخدرات.

وتستمر الحكاية ليصل العم جابر إلى لحظة يكون فيها بين الحياة والموت، وذلك بوقوعه من الطابق الثالث من منزل ابنته، فادمن على دواء «الأدريال»، ولكن الألم والبلايين الذي زرع في جسده دفعاه للعودة للهروبين كحل أمثل، على حد قوله.

ومن أكثر المواقف التي تركت جرحاً عميقاً لديه وجعلته يبكي عندما رواها لنا، كان جراء عدم تمكنه من أن يكون ولي أمر ابنته أثناء عقد قرانها، فقد تولى والده تلك المهمة بسبب عدم أهليته جراء التعاطي.

وقد كتب القدر للعم جابر أن يكون عام 2006 عام الإرادة والإصرار باعترافه بأنه محطم وطالب للمساعدة، فتوجه لمركز الطهارة ليكون منقذه من مستنقع المخدرات، وبعد ثبات ونجاح العلاج، أصبح أحد المعالجين المتطوعين في مركز الشفاء والأمل للوقاية من المخدرات كتجربة



العم جابر: اسأل مجرب ولا تسأل طبيب.

إيجابية للمساهمة في التوعية والإرشاد من المخدرات، وكان الندم دافعاً له للعمل في التوعية والإرشاد.

يقول العم جابر «إن المتعافي لديه القدرة على مساعدة المدمنين على العلاج أكثر من الأطباء المختصين»، ويؤكد «أن لدى المتعافين خبرات وتجارب وبروتوكولات مشتركة مع المدمنين تجعلهم أكثر قدرة على فهم بعضهم وبناء الثقة بينهم بشكل أسرع، والبوح بما لا يقوله المدمن للطبيب.

قصص قاسية

قصة العم جابر ليست الوحيدة في مجتمع المخدرات، فهناك أقسى منها

بكثير، حيث روى لنا العقيد عبد الجابر برقان المسؤول في شرطة مكافحة قسماً أصعب، إحداها أن مدمناً طواعته نفسه لسرقة «أسطوانة الغاز» من منزله لبيعها ليلاً كي يشتري المخدرات، في حين أن ابنه الرضيع كان يتضور جوعاً.

كماروت لنا مسؤولة برنامج التوعية والوقاية في جمعية «الصديق الطيب» عفاف ربيع قصة أب مدمن عود ابنه على شراء المخدرات على أنها حبة دواء، ومن شدة خوف الولد على والده عندما يدخل في حالة صعبة، كان الابن يذهب لإرادياً إلى تاجر المخدرات ويعود بـ «الحبة» ليتحسن وضع والده، فأى مستقبل ينتظر هذا الطفل الذي لا يعرف أنه يحقن والده بالسموم! ويقول العقيد برقان، إن عدد القضايا المتعلقة بالمخدرات في الأراضي الفلسطينية حسب آخر إحصائية بلغ 343 قضية، منها 290 محولة للقضاء.

هذه قصة العم جابر الشخصية، التي رواها لنا في «الحال»، وأصر على أن يطع شابنا على قصته ليكون عبرة لمن يعتبر، ويقول للمدمنين ومن هم في محيطهم: «اكسروا حاجز الخجل، فالاعتراف بالخطأ فضيلة، واطلبوا المساعدة، فطريق المخدرات طريق الدمار، والبرهان قصتي التي رويتها لكم، وازرعوا الإرادة في قلوبكم لأنها ستدق أبواب الصحة في نفوسكم».

● طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريجية)

هل يدفع الفلسطيني ثمن حملة الاحتجاج الضخمة في إسرائيل؟!

نظير مجلي

فيها الشعار «الشعب يريد العدالة الاجتماعية»، و300 ألف في الأسبوع الرابع و«الخير لقدام».

قوة هذه المظاهرات تكمن في ضعفها. فقد بدأت بدعوة في الفيسبوك من صبية مجهولة تدعى ديفني ليف، وانضم لها في اليوم الأول عشرة شباب مثلاً (نصفهم من الصبايا). وهذه المجموعة تحولت إلى قيادة للحملة، وتحولت عنواناً لمئات ألوف المتظاهرين وللحكومة وللنقابات وللصحافة وللجمهور الواسع. لم يكن أي من أفرادها يعرف الآخر من قبل. لا يوجد لهم انتماء حزبي أو أيديولوجي. قراراتهم جاءت متناقضة في بعض الأحيان وغير منطقية في أحيان أخرى. لم يضعوا شعارات موحدة تحدد هويتهم السياسية. وهكذا، أتيج المجال أمام فوضى في الشعارات ودخل إلى ساحتهم متظاهرون من كل حذب وصوب: يمين ويسار، مستوطنون ومدنيون، يهود وعرب، متدينون وعلمانيون.

من هنا، بدأ رئيس الوزراء، نتنياهو، واثقاً من أنه سيتغلب عليهم ويدق الأسافين بينهم ويفرق صفوفهم. فراح يحرص عليهم وحاول التجاوب مع مطالب الطلبة الجامعيين لكي يخرجهم من المعركة، ثم أخذ يدير حرب استنزاف

ومطالبها. ولكن، إذا تجاوب معهم فسوف يحتاج إلى مبالغ طائلة تقدر بمليارات الدولارات. فهم يطالبون بالتعليم المجاني وبالتعليم الجامعي المجاني وبتخفيض الضرائب غير المباشرة وبتخفيض تكاليف التأمين الصحي وغيرها. فمن أين؟ فإذا اقترب من ميزانية الاستيطان، فسيدخل في أزمة مع معسكره ومع حزبه، وإذا اقترب من ميزانية الجيش (15 مليار دولار)، سيدخل في مشكلة مع الجيش. هنا، راح ومساعدوه يراجعون التاريخ الإسرائيلي، لعلهم يجدون نماذج شبيهة، ووجدوا. ففي سنة 1967، كانت إسرائيل تعيش أزمة اقتصادية كبيرة اتسمت بالركود الشديد وتسببت في هجرة جماعية لألوف اليهود إلى الخارج. فما كان من الحكومة آنذاك، إلا أن تعلن الحرب، وعاشت بعد الحرب سنوات ازدهار.

ولكن في التاريخ الإسرائيلي توجد صفحات أخرى. ففي سنة 1992 مثلاً، حكم إسرائيل إسحق رابين، وهو من الجناح اليميني المتشدد في حزب العمل الحاكم، وفي حرب 1967، كان رابين رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي، وقد أصبح وزيراً للدفاع في حكومة إسحق شامير في نهاية الثمانينيات إبان الانتفاضة الفلسطينية

الأولى واشتهر يومها بأوامره: «هشمو عظامهم». ولكن، عندما تسلم الحكم في ظروف أزمة اقتصادية شديدة، لم يهرب إلى الحرب بل إلى حدث درامي معاكس، هو الاعتراف لأول مرة بمنظمة التحرير والتوصل إلى اتفاقات أوسلو.

فعلى أية صفحة من هاتين الصفحتين يركز نتنياهو اليوم؟ على صفحة الحرب أم على صفحة السلام؟ المقربون من قادة الجيش الإسرائيلي الحاليين، يقولون إنهم غير معنيين بالحرب في الوقت الحاضر، فهم يتحسبون من خطر تحويل أية حرب صغيرة إلى حرب شاملة. والولايات المتحدة لا تتحمس لحرب كهذه في الظروف الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها. والأوضاع في أوروبا أيضاً لا تسمح بذلك.

ولكن هناك حسابات أخرى لدى الجيش يعرفها نتنياهو جيداً. فإذا أراد التجاوب مع مطالب المتظاهرين على حساب ميزانية الجيش، يمكن أن تتغير نظرة الجنرالات. فهذا ما حصل سنة 2006، عندما أراد رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، تقليص الميزانية بخمسة مليارات شيقل، جره الجيش إلى حرب لبنان الثانية، التي قادت في النهاية إلى سقوطه. وهناك كثيرون يريدون تكرار هذا المشهد.

حملة الاحتجاج الضخمة في إسرائيل، والتي بلغت حجماً غير مسبوق في تاريخ الدولة العبرية، مثل كل شيء إسرائيلي تقريباً، ستترك أثرها على شعبنا الفلسطيني. لا بل هناك من يسعى في إسرائيل إلى أن يدفع شعبنا ثمنها بالكثير من الضحايا. وفي الحكومة اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو، يوجد عدد غير قليل من الوزراء، الذين يشعرون بخطر حقيقي على حكمهم. ويدرسون إمكانية الهرب من الأزمة باتجاه الحرب. فهذه حملة جبارة، بدأت في الثلث الثاني من شهر تموز بخمس خيام في ميدان روتشيلد في تل أبيب احتجاجاً على رفع أسعار بيوت السكن وأجور بيوت السكن، ثم بدأت تتسع بسرعة مدهشة إلى ألوف الخيام في عشرات البلدات في نهاية الأسبوع الأول. ثم انتهت في الأسبوع الثاني بتظاهرة ضمت 20 ألف شخص ارتفعت فيها شعارات أكثر شمولية مثل تغيير سلم الأولويات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وانضم إليها الطلبة الجامعيون ثم الأطباء ثم 150 ألفاً في الأسبوع الثالث وارتفع

أحمد الخنفة.. عاش بعد استشهاده 9 سنوات ورزق بمولود يخلد ذكراه



الشهيد أحمد الخنفة.

فيه.. تقدمت إليه وأنا أظنه مريض كما أخبروني فإذا الربد يخرج من فمه والدماء تسيل من أذنه.. لم أتمالك أعصابي وصرخت بأعلى صوتي أحمد استشهاد.. أحمد مات».

وقبل أن تختم كلامها توجه أم أحمد حديثها للاحتلال قائلة: «الاحتلال كوى قلبي مرتين: الأولى باستشهاد زوجي والثانية باستشهاد ابني».

التي اقتحمت مسجد صلاح الدين الأيوبي في حي رأس العين بتاريخ 1988/10/6 وأطلقت النار على المصلين دون أن تراعي أي حرمة أو مقدسات، حيث أقدم الجنود الإسرائيليون على تقييد عدنان وهو مصاب بعمود كهرباء ثم أفرغوا حقدهم مع رصاصهم الذي انطلق نحوه ليستشهد على الفور، ويحمل فيما بعد لقب «الشهيد المقيد». وهكذا هي إرادة الله وحده الذي شاء أن يكتب عمرا جديدا للابن أحمد كي يعيش بعد إصابته 9 سنوات يتزوج خلالها ويرزق بمولود يسميه عدنان ليخلد ذكرى شهيدين.

الساعات الأخيرة قبل الرحيل

قبل أربعة أيام فقط من استشهاد أحمد. تقول والدته: «كنت أتحدث مع أحمد واستذكرنا والده عدنان، وقلت له: الله يرحم أبوك يا أمي.. استشهاد وهو عمره 34 سنة وما لحق يفرح فيكم.. فرد عليها أحمد قائلا: الله أعلم يا أمي تكمل الثلاثين من عمرنا ولا لأ..» حيث تصمت الوالدة برهة وتقول والدموع تسيل من عينيها «بتاريخ 7/25 طبق أحمد الثلاثين».

أما عن ليلة استشهاد فتقول أم أحمد: «سهرت عند أحمد للساعة 1 بالليل حيث يسكن الطابق الأسفل مني، وخرجت من عنده وهو لا يعاني من أي شيء، وأخبرتني زوجته أنه قام قبل نومه وقتل ابنه عدنان وكأنها قبلة الوداع، ثم عندما أرادت زوجته إيقاظه الساعة السابعة والنصف صباحا إذا بالدماء تسيل من أذنه دون أي حراك، حيث تحركت على ما يبدو الشظايا في رأسه ليتوفاه الله وهو نائم».

تصف أم أحمد مشاعرها لحظة رؤيته وهو شهيد على سرير النوم وتقول: «لا يمكن أن أنسى آخر مشهد رأيته

والدته التي حاولت مع جده وأعمامه تعويضه وشقيقاته الثلاث عن غياب حنان الأب.

وتتحدث الأم عن أحمد الذي أصيب بينما كان ينظر من إحدى نوافذ غرفته على دبابات إسرائيلية كانت تتوغل في مدينة نابلس بتاريخ 2002/10/5، وبقي نحو 15 دقيقة ينزف على الأرض دون أن يشعر به أحد إلى أن افتقدته والدته التي تقول: «دخلت الغرفة فلم أراه لأن الكهرباء كانت مقطوعة في الاجتياحات، وعندما أردت الخروج سمعت صوت أنين فإذا هو ملقى على الأرض والدم يسيل من رأسه، فظننته في البداية استشهد وأخذت أصرخ طالبة النجدة».

هب أعمام أحمد الذين يقطنون في ذات البناية ونقلوه على الفور بسيارة إسعاف إلى مستشفى رفيديا، حيث أدخل إلى غرفة العمليات المكثفة وخضع لعملية معقدة استمرت زهاء 6 ساعات أعلن في ختامها الأطباء فشلهم بإنقاذ حياته قبل أن ترتد إليه روحه. وتضيف والدته: «أحياء الله بعد توقف قلبه وتنفسه أكثر من 5 دقائق، ونجاه الله من شلل نصفي كانت احتمالية إصابته به كبيرة، وبقي في غرفة العناية المكثفة 15 يوما».

وتضيف والدته أحمد أنه بعد نحو شهر من خضوعه لعلاج مكثف خرج من المستشفى وهو فاقد لعينه اليسرى بصورة كاملة، مكث بعدها سنوات يتلقى العلاج بين الأردن والقدس لزراعة عين وجفن اصطناعيين.

نجل «الشهيد المقيد»

كان إرادة الله شاءت أن يصاب أحمد في ليلة ذكرى استشهاد والده «عدنان الخنفة» خلال مواجهات شهدتها مدينة نابلس عقب مجزرة ارتكبتها قوات الاحتلال

مصعب قتلوني

قبل تسع سنوات، وتحديداً في 2002/10/5، أعلن الأطباء في مستشفى رفيديا بنابلس استشهاد الشاب أحمد عدنان الخنفة برصاصة اخترقت دماغه بينما كان يقف على شرفة منزله خلال اجتياح الدبابات الإسرائيلية لمدينة نابلس.

على وجه السرعة، تم نقل أحمد إلى مستشفى رفيديا، ووصفت حالته بالحرجة جدا بفعل رصاصة من نوع «250» اخترقت عينه اليسرى وخرجت من الجهة اليمنى من خلف الرأس محدثة تهتكاً كبيراً في دماغه، وبعد محاولات حثيثة لإنقاذ حياته، قرر الأطباء إزالة الأجهزة الطبية عنه بعد توقف قلبه عن العمل. إلا أنهم وهم في طريقهم لنقله إلى «ثلاجة الموتى» حدثت معجزة إلهية، حيث انتفض جسد أحمد بصورة مفاجئة لتكتب له حياة جديدة ويتزوج ويبرزق بمولود سماه «عدنان» على اسم والده الشهيد، وشاءت القدرة الإلهية أن يلقي أحمد وجه ربه قبل شهرين إثر تحرك شظايا كانت مستقرة في رأسه وهو نائم ويعلن عن استشهاد بتاريخ 2011/6/2، تاركاً خلفه أمه الثكلى وزوجته المكومة وشقيقاته المصدمات وأحبته وأقاربه وأصدقاءه وطفله عدنان.

أم أحمد تروي التفاصيل

«الحال» التقت والدته (أم أحمد) في منزل العائلة الكائن في حي التفاح غرب مدينة نابلس لتروي قصة وحيدها. ففي 1981/7/25 أبصر أحمد النور لعائلة مضحية قدمت والده شهيداً في الانتفاضة الأولى، ونشأ وترعرع في حضان

المفقودون خلال العامين الماضيين.. أرقام متضاربة وأسباب غير مبررة



أشخاص، ورغم أنهم يجدونهم بعد ساعات أو أيام، إلا أنهم لا يعودون لإبلاغنا بذلك! نظراً لأنهم عادوا وانتهى الأمر بالنسبة لهم، أو لأن الإجراءات قد تكون صعبة، وفي أحيان أخرى يتم الإبلاغ عن اختفاء كبار في السن ويتبين بعد أيام أو أشهر أنهم متوفون في الحواكير، أو الخرب».

بقي أن نشير إلى أننا في «الحال» حاولنا مرارا الحصول على إحصائيات تتعلق بأعداد المفقودين الإجمالي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الآن، إلا أن الشرطة الفلسطينية، أشارت لصعوبة ذلك، نظراً لأن الأمر يتطلب العودة إلى كل الملفات المتعلقة بالمفقودين في كافة المحافظات حالة حالة، ما حصر التقرير في السنتين الأخيرتين.

خلال «خط 90» الذي يسافر عبره الإسرائيليون للخارج، وفي أحيان عديدة من خلال سيارات ذات لوحات صفراء إسرائيلية ويتوجهون مباشرة إلى جسر الكرامة، دون المرور عبر الاستراحة وإدارة المعابر، وعليه لا تدخل أسماؤهم ضمن كشوف المغادرين! وبالتالي حين نحاول معرفة إن كان عدد من المفقودين قد غادر البلاد، لا تكون المعلومة نهائية، وقد حدث هذا فعلاً، فعدد منهم تبين أنهم في أوروبا».

وأردف أبو عين: «لفترة قريبة جداً لم تكن هناك في المعابر شبكة معلوماتية للتواصل الإلكتروني، ناهيك عن وجود بلاغات كثيرة سجلت في محافظات الضفة وتكون للأسف من عرب 48 أو حملة الهويات الزرقاء، حيث يعطينا بعضهم معلومات غير دقيقة، وبعضهم يفيدوننا باختفاء

الأرقام الخاصة بعدد الذين ما زالوا مفقودين غير دقيقة أو نهائية، وإن القسم الأكبر من المفقودين ظهر، حيث أكد أن «عدد المفقودين للفترة من 2009 حتى تاريخه لا يتعدى 9 أشخاص، من بينهم المرحومة آية براذعية التي اكتشفت جثتها في بئر بمحافظة الخليل، وفتاتان معروفتان لدينا بأنهما تمارسان الرذيلة، ونبحت عنهما رغم أن أهاليهما لا يسألون عنهما، وبالتالي فإن عدد المفقودين الحقيقي لا يمثل ظاهرة في المجتمع الفلسطيني».

وحول سبب اختلاف الأرقام الواردة في الإحصائيات، وما لدى إدارة المباحث العامة، بخصوص عدد الذين ما زال البحث جارياً عنهم فعلياً، فقد بين مدير إدارة المباحث العامة في الضفة، أن ذلك يعود في الأساس لتأخر وصول المراسلات من فروع المباحث في مختلف المحافظات إلى الإدارة العامة، وبالتالي عدم وصول ما يفيد بشكل قاطع بأنه تم العثور على من تم تسجيلهم كمفقودين، لبقية الإدارات، والتي تكون بانتظار كتب رسمية تحوي إجابات شافية لتوثيقها. وقد بين العقيد إبراهيم أبو عين أن التحقيقات التي أفضت للعثور على عدد كبير جداً ممن تم فقدانهم لذات الفترة، قد أشارت إلى أن نسبة كبيرة منهم كانوا في إسرائيل إما هاربين أو يعملون فيها: «كثير من الأشخاص يكون لدينا بلاغات ضدهم، ويكون ذوهم بنفس الوقت قد أبلغوا عن فقدانهم، ويتبين لنا لاحقاً أنهم قد هربوا إلى إسرائيل التي ترفض القبض عليهم حتى لو طلبنا منها ذلك، وجزء آخر ممن عثرنا عليهم كانوا قد ذهبوا للعمل في إسرائيل دون إبلاغ ذويهم، وفي حالات أخرى يتقدم الأهل للإبلاغ عن مفقود، ويقولون لنا إنه خرج بسبب شجار في البيت ولم يعد، ثم يقولون لنا إنه في إسرائيل! كذلك فإن هناك أشخاصاً يكون الجانب الإسرائيلي قد اعتقلهم دون إبلاغنا، ويتطلب الأمر منا أسابيع للتأكد من ذلك».

مفقودون يغادرون البلاد

وأضاف: «إلى جانب كل ذلك فإن هناك عدداً من المواطنين الذين يحملون هويات الضفة، يسافرون من

هيثم الشريف

كشفت المعلومات المستخلصة من الإحصائيات والجداول التي حصلت عليها «الحال» من إدارة البحوث والتخطيط والتطوير في الشرطة الفلسطينية، أن عدد المبلغ عن فقدانهم لدى الشرطة الفلسطينية في مختلف محافظات الضفة، منذ بداية عام 2010 وحتى نهاية حزيران 2011، يبلغ 30 مفقوداً، بينهم 10 أطفال دون سن الـ16، و13 أنثى تتراوح أعمارهن بين 18-49 سنة، حيث أبرزت الإحصائيات، أن عدد المفقودين في عام 2010 بلغ 11 مفقوداً، بينما بلغ في عام 2011 وحتى نهاية حزيران 19 مفقوداً.

أما العدد الإجمالي وفق الجداول ذاتها- لكل من تم الإبلاغ عن فقدانهم ومن عثر عليهم من قبل الشرطة الفلسطينية في مختلف محافظات الضفة، منذ بداية عام 2010 وحتى منتصف حزيران 2011، فقد بلغ 301 مفقود بينهم 148 أنثى، و57 طفلاً، و5 كحول.

كما بينت الأرقام التي تم تحليلها وإعادة جدولتها، أن أكثر عدد للمفقودين المفترضين منذ بداية عام 2010 حتى منتصف العام الحالي، كان في محافظة رام الله والبيرة، حيث تبحث أجهزة الأمن الفلسطينية عن 9 مفقودين، بينهم 5 أطفال و4 فتيات، تليها محافظة القدس 7 مفقودين، بينهم طفل واحد و3 فتيات، تليها محافظة الخليل 5 مفقودين، بينهم طفل واحد و3 فتيات، فبيت لحم، ثم بقية المحافظات. إدارة البحوث والتخطيط والتطوير التابعة للشرطة الفلسطينية، قذرت أعداد المفقودين في العام 2009 بحوالي 15 مفقوداً.

عدد المفقودين لا يمثل ظاهرة

وعلى الرغم مما أظهرته الأرقام الخاصة بعدد المفقودين، إلا أن إدارة المباحث العامة، وهي الجهة المباشرة التي تصل إليها مثل هذه البلاغات عن مفقودين، أكدت على لسان مدير إدارة المباحث العامة في الضفة العقيد إبراهيم أبو عين، أن

بين الخلاف الشعبي والإصرار الرسمي

ثورة ضد «الياسرية» منذ 4 أشهر.. قرية الكوم تحاكي الثورات العربية

حسن الرجوب



خيمة الاعتصام في الكوم ضد «الياسرية».

على إحداهن نقلة نوعية على طريق التطوير، موضحاً أن «العديد من الخدمات كانت شبه مفقودة خلال الأعوام (16) التي أدار أمور القرية فيها مجلس قروي ذو إمكانيات محدودة». ويشير إلى ضيق الشوارع الرئيسية بالقرية وتلفها، وحاجة أخرى للتأهيل والتعبيد، ووجود تعديلات كثيرة على الشارع العام، وافتقاد المنطقة للكثير من الخدمات، والبلدية، حسب رأيه، «الأقدر على توفير الخدمة للمواطنين وفرض القانون». ويوضح أن المواطنين تلقوا جملة وعودات من البلدية، لتطوير المنطقة والنهوض بها وبواقعها، معتبراً أن «الحكم على البلدية من بدايتها بالفشل أمر خاطئ».

لافتاً إلى أن إعادة المجلس لقريةهم ليس مسؤولية الحكم المحلي، مؤكداً أن «قضية الدمج لا تخضع للنقاش لدى الجهات العليا».

فرصة للتطور

من جانبه، يعرب المواطن محمد الرجوب من سكان القرية، عن أمله في أن يتم منح البلدية فرصة ليتمكن المواطنون من الحكم عليها وعلى خدماتها. وحسب رأيه، فإن «البلدية ذات قدرة أكبر من المجلس المحلي في تطوير القرية وتقديم الخدمات لها». لافتاً إلى أن قريته والقرى المجاورة عانت من «التهميش الرسمي» وضعف الخدمات، وأعرب الرجوب عن أمله بقدرة البلدية الجديدة،

وزير الحكم المحلي شخصياً مسؤولاً ما ستؤول إليه الأوضاع»، مهدداً بخطوات تصعيدية.

تفاهم مع المعتصمين

من جانبه، يشير مدير عام الحكم المحلي بالخليل، رئيس بلدية الياسرية رشيد عوض، إلى التوصل لتفاهم مع المعتصمين في اجتماع قبل أسبوع، وقال: «وافقت وزارة الحكم المحلي على كافة مطالبهم باستثناء مطلب وحيد يتمثل في معاملتهم بالممثل مع التجمعات الأخرى»، مشيراً إلى صعوبة تحقيق ذلك المطلب، نظراً لعدد سكان الكوم الذي لا يتجاوز 3000 نسمة، بينما تتجاوز أعداد التجمعات الأخرى ضعف هذا العدد أو ثلاثة أضعافه، لافتاً إلى أن حصة التجمعات الأكبر ستكون أكثر من ناحية الأعضاء والخدمات.

ويلفت إلى استعداد وزارة الحكم المحلي لزيادة عدد الأعضاء للتجمع، لكن الأمر توقف، وانقطع الاتصال مع الوزارة واللجنة الحوارية التي شكلت من قبل المحافظة، مشيراً إلى أن أبواب الوزارة والجهات الرسمية مفتوحة للنقاش وتدارس المطالب، محملاً المحتجين مسؤولية وقف الحوار.

ويتابع عوض لـ «الحال»: «شكلنا في المنطقة لجنة ثلاثية لإدارة التجمع، حيث يدير كل تجمع عضو مختار من الأعضاء، ويتم تدارس احتياجات كل منطقة بجلسة أسبوعية للمجلس البلدي». وقال: «إن المعتصمين متمرسون حول مواقف لا يمكن تحقيقها أو التنازل عنها من جانبهم»، مشيراً إلى أن فصل الكوم عن البلدية سيخلق مشاكل في التجمعات الأخرى،

المحافظة على حقوق تجمع الكوم ومكتسبات مجلسه القروي».

ويتابع: «التجمعات الجديدة التي انضمنا لها لا علاقة لنا بها في كل ما يتعلق بحياتنا، من تعليم وأسواق وصحة وداخلية وتجارة واقتصاد ووظائف وغيرها، حتى إنه لا يوجد خط مواصلات يربط بين تجمعنا وبيت عوا التي يقام فيها حالياً مقر البلدية».

ويشير الرجوب إلى أن «الأهالي منذ استلام البلدية مهام عملها، لمسوا التراجع في مستوى الخدمات المقدمة، وسوء إدارة البلدية لتجمعهم».

مماثلة في الحوار

وحول الوضع الحالي للقضية، يشير الرجوب إلى أنه رغم طرق كافة أبواب الجهات الرسمية ورفع الكتب الموقعة من قبل السكان، إلا أن الأمور ما زالت تراوح مكانها، متهماً الحكومة بالمماثلة والتضليل في القضية والحوار.

وقال: «قدمنا للوزارة ثمانية مطالب للضم، وادعت أنها وافقت على سبعة ما عدا المطلب الأول، لكن هناك أربعة مطالب ترتبط الموافقة عليها بتنفيذ المطلب الأول المرفوض، فكيف تكون الوزارة وافقت على هذه المطالب الأربعة إن لم تكن وافقت على المطلب الأول؟».

وبالنسبة للإجراءات على الأرض، يبين الرجوب أنه «تم الاعتراض على عمل البلدية بالقرية، وأبلغ الموظفون بقرار المعتصمين عدم التعامل مع البلدية»، مشيراً إلى جملة من الاحتجاجات التي نفذها المعتصمون، ومن بينها إغلاق فرع البلدية بالقرية.

ويقول: «إن لم يتحقق مطلبنا، فإننا نحمل

شكل الخلاف على بلدية الياسرية في الريف الغربي لمدينة دورا بالخليل قضية رأي عام خلال الشهور الثلاثة الماضية، وانقسم السكان على البلدية المستحدثة ما بين مؤيد ومعارض، وفي وقت تصرّف الحكومة على المضي بقرارها في دمج تجمعات سكانية عدّة تحت إطار البلدية.

ورغم مواصلة معتصمين بقرية الكوم احتجاجهم على قرار ضم قريتهم إلى تجمع بلدية الياسرية المستحدثة في خيمة اعتصام بقرية الكوم منذ ما يقرب من أربعة شهور، بما يذكر بالثورات العربية التي تعمر غير بلد في الوطن العربي، إلا أن آخرين رأوا بالبلدية سبيلاً لتطوير تجمعهم القروي الذي يعاني «التهميش» عبر سنوات طويلة.

وجرى تشكيل البلدية الجديدة بقرار من مجلس الوزراء نهاية عام 2010، قضى بدمج قرية الكوم (3000 نسمة) مع بلديتي دير سامت (6500 نسمة) وبلدة بيت عوا (10 آلاف نسمة) ضمن البلدية التي سميت «بلدية الياسرية» المستحدثة.

مطالب المعتصمين

يجمل إيراد الرجوب، أحد ناشطي الاعتصام بالكوم، مطالب المعتصمين، في حديث مع «الحال»، في «فصل تجمع قروي الكوم عن البلدية المستحدثة، والذي يضم بيت مقدم والكوم والمورق وحمصة».

وحول المبررات للانفصال، يوضح الرجوب أن «القرار صدر عن مجلس الوزراء دون مشاورة السكان، متهماً الحكومة باتخاذ قرارها دون دراسة أو نظام معتمد يمكن من خلاله

إعادة النظر في إدراكنا للديمقراطية

(على ضوء ما حدث في تونس ومصر)

منير فاشه

أقرب لما نعيشه، لكن شعرت أن ذلك يتطلب كثيراً من الجهد والتفسير، ما أفنعتني بأن تُبقي الكلمة، ولكن نعيد إدراكنا لها.

ما شعرت به خلال هبة أهالي تونس ومصر، هو إمكانية النظر إلى الديمقراطية كأداء لفن الممكن؛ لإبداع جماعي يسعى لتحويل ما يبدو مستحيلًا إلى ممكن، ما يجعل ممارسة الديمقراطية تنطوي على قلق ومخاطر. يشبه هذا ما عشناه خلال الانتفاضة الأولى في فلسطين، إذ كنا في حالة أداء مستمر للديمقراطية (دون أن نستعمل الكلمة). كنت أشاهد أداء الشباب لفن الممكن رغم ظروف بدت مستحيلة. فاجأنا ما حدث حينئذٍ، تمامًا كما فاجأ الشباب في تونس ومصر. ما قضى على روح الديمقراطية تلك في فلسطين هو مديرد وأوسلو اللذان حولتا تلك الروح من أداء لإبداع جماعي، إلى أداء آلي (إدلاء أصوات). أي مُسخت الديمقراطية إلى أداة تخدير ووهم. ما ميز ديمقراطية السبعينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة مجموعات من

ما حدث في تونس ومصر يفصل بين عهدين: عهد سيطرة وهيمنة الأدوات والأجهزة والمؤسسات على الإنسان في شتى نواحي الحياة، وعهد فتح الأبواب لاستعادة الأهالي لدورهم في حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم، واستعادة مسؤوليتهم في حماية المجتمع والطبيعة من التخريب الذي زرعت أوروبا بذوره قبل 500 سنة، والذي تمثل بالادعاء بأن هناك فكرًا عالميًا، ومسارًا أحاديًا للتقدم يمكن قياسه على خط عمودي، على جميع البشر اتباعهما إذا أرادوا التطور والرفق.

ما حدث في تونس ومصر يضطرنا إلى إعادة النظر في كثير من أوهام وخرافات الأيديولوجيات الحديثة. اخترت كلمة «الديمقراطية» لإعادة النظر فيها هنا، لأنها الأكثر شيوعًا بين الكلمات المتداولة حول ما حدث، ظننت لفترة أنه ربما سيكون من الأفضل التخلص منها وإيجاد كلمة أخرى

أؤمن أن التاريخ له مساره، بغض النظر عن أي شيء. لكن، ذكرتنا تونس ومصر أن ذلك لا يعني أن نقف صامتين متفرجين، بل أن نحتضن الممكن ونحلّق به في أجواء مسرح الحياة، ونعمل ما استطعنا إليه سبيلًا. مطلوب منا، كلّ في موقعه، أن نعيش روح ما حدث من خلال أداء ما. بالنسبة لي مثلاً، أجد الأداء الذي أحسنه، والذي يتوافق مع روح ما حدث، يكمن في جدل نسيج بين الناس وإجراء تحول في الإدراك، وفي حثّ كل شخص على إدراك نفسه كشريك في تكوين معاني الكلمات التي يستعملها؛ أي، ديمقراطية تكوين معنى ومعرفة وفهم.

ما كتبتّه هو محاولة لفهم حالات عشتها أو شاهدها وتكوين معنى للديمقراطية بناءً عليها. فعلت هذا لاقتناعي بأننا نحتاج إلى تكوين إدراك ومعنى للديمقراطية وانتزاع أنفسنا من معادلتها بالتصويت، قبل التحدث عن موضوع مأسستها وكيف، والذي يمكن أن يكون موضوع مقال قادم.

الحياة وعزّ عنفوانها؛ هي ضرورة سياسية لاستعادة الأهالي دورهم ومسؤوليتهم في حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم، بدءًا بتقوية النسيج فيما بينهم وحماية أنفسهم من خرافات المدنية الحديثة (مثل الاعتقاد بأن الأهالي لا يستطيعون عمل أي شيء دون مؤسسات ومنظمات ومهنيين وتمويل). عندما أقول إن الديمقراطية أداء فنّ الممكن، فإنني أستعير صورة المسرح. مشاهدة مسرحية تختلف عن مشاهدة فيديو لنفس المسرحية، من حيث إمكانية وجود مفاجآت في الحالة الأولى، وعدم وجود هذا القلق في الثانية. عندما كنا نتابع أداء الشباب للديمقراطية في ميدان التحرير، كان الوضع محفوفًا بالمخاطر؛ كان ممارسة للديمقراطية بغض النظر عن النتيجة، كنا كمن يشاهد مسرحية ينتزع فيها الممثلون القوة من برائث السيطرة والقهر، من خلال أداء إبداعي جماعي؛ كانوا يكتبون نص المسرحية وفق ما كانت تفرضه الظروف، بدلاً من اتباع سيناريو جاهز.

الأصدقاء التقوا وعملوا بدوافع ذاتية. وما ميز الانتفاضة الأولى كان نشوء لجان أحياء بدوافع ذاتية تقوم بأداء وإدارة مهام حياتية. لم يكن هناك متفرجون، بل كان كل شخص يقوم بما يمكنه فعله في موقعه. لا أذكر أمرًا خلال عقود من العيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، أقلق إسرائيل، أكثر من لجان الأحياء. حكم الناس لأنفسهم، كما يظهر، وإدارة شؤونهم بأنفسهم، هو الأكثر خطرًا على أية سلطة تحكمها قيمة السيطرة. فنّ الممكن لا يعني بالضرورة الإنجاز، وإنما الأداء دون التأكد من النتيجة. أعادت تونس ومصر إلى وعيي أن معيار الديمقراطية ليس الإنجاز الشكلي الجامد، بقدر ما هو أداء حيّ لما هو ممكن، تمامًا مثل قيام الجزء المعافى من جسم الإنسان عندما يمرض بما يلزم لشفاء الجسم دون التأكد من النتائج. الديمقراطية هي الجزء الحيّ في المجتمع. من هنا، الديمقراطية ليست هدفًا مستقبليًا وإنما أداء في صلب

نائب رئيس القسم الاقتصادي بصحيفة الوفد المصرية:

العجمي: الصحافة الاقتصادية الفلسطينية ضعيفة وغائبة لصالح «السياسية»

علي الأغا

الإسرائيلية، فكيف لا يكون هذا الحس في فلسطين. وهذا يتطلب ضرورة نشر ثقافة المقاطعة بين جميع أبناء غزة، وهذا لا تقوم به الحكومة وإنما مؤسسات المجتمع المدني وأهالي غزة، فعلى مدى سنوات طويلة، حاول النظام المصري السابق التطبيع مع إسرائيل ولكنه فشل، لماذا؟ لأن الشعب هو الذي رفض هذا التطبيع.

* ما هو تقييمك للمحاولات الفلسطينية للاكتفاء الذاتي في بعض السلع؟
- هذا رائع وجهد مشكور، ويجب أن يتم الاستمرار فيه، لأننا في ظل اقتصاد مقاوم، ويجب أن تعمل جميع الوزارات على هذا الأساس، فلا بد أن تكون لدينا صناعة مقاومة، وزراعة مقاومة ونسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بقدر الإمكان، ويجب أن يسعى الإعلام إلى دعم كل المحاولات التي تسعى إلى الاكتفاء الذاتي.

يأتي إلا من خلال تخصيص صفحات أو برامج تهتم بالاقتصاد.

* أثار انتباهك وجود سلع إسرائيلية في أسواق غزة، وأنت من المطالبين بمقاطعتها. لكن هناك من يرد بعدم وجود بديل، أو أن السلع الإسرائيلية هي الأجود؟

- نعم، لا يوجد مبرر لاستخدام السلع الإسرائيلية، حتى لو كانت هي الأجود، أو الأرخص، أو غيرها من المبررات، لأنني بمنتهى البساطة، أدمع اقتصاد الاحتلال حتى يتمكن من شراء السلاح لقتلي، حتى لو كان المبلغ بسيطاً، كما أنني أدمع الذي اغتصب أرضي وقتل أخي. عندما كنت في غزة، اشتريت «شامبو»، وفوجئت أنه إسرائيلي. أخذته إلي بيتي، فوجدت رفضاً قاطعاً من زوجتي في مصر. هذا يعطي مؤشراً إيجابياً أن هناك حساً عالياً في مصر بأهمية مقاطعة السلع والمنتجات

بكل التفاصيل، من جهة ثانية، هناك إشكالية فيما يخص الهدايا التي تهدي للصحافيين، هناك جرائد ووكالات دولية ترفضها تماماً، وهناك من يقبلها إذا كانت لا تزيد عن 25 دولاراً. يجب ألا يؤثر شيء على طريقة تقديم المادة الصحافية، ويجب أن ننحاز للحقيقة فقط.

* كيف يمكن تنشيط الصحافة الاقتصادية، خصوصاً أن الاقتصاد الفلسطيني «اقتصاد حرب»؟

- «اقتصاد حرب» تعبير يلخص أهمية التركيز على الصحافة الاقتصادية، بحيث تصبح أهم من الشأن السياسي، وذلك لن يأتي إلا من خلال اهتمام أقسام الإعلام بتدريس تخصص الصحافة الاقتصادية، وهناك دور يقع على الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال و نقابة الصحافيين في توجيه نظر الصحافيين للصحافة الاقتصادية، وهذا لن

الخاصة بالصحافة الاقتصادية، وكانت مبادرة جيدة من مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت الذي وضع الصحافة الاقتصادية في الاعتبار، لأن الاقتصاد هو المحرك للسياسة، ومن مواطن الضعف أيضاً عدم الاهتمام الحكومي بالتواصل مع الصحافة، خاصة فيما يخص الشأن الاقتصادي.

* ما هو الانطباع الذي خرجت به بعد تدريبك لدورة الصحافة الاقتصادية في غزة؟

- كانت بداية الدورة توشي بعدم الجدوى من الدورة، لأن الصحافة السياسية متأصلة في قطاع غزة، ولكن بعد يومين، كان هناك تجاوب كبير، وشعور من الصحافيات بأهمية الصحافة الاقتصادية، وهذا يعطي أملاً كبيراً في أن هذه الدورة ستكون البداية الحقيقية لوضع أسس متينة للصحافة الاقتصادية بفلسطين، وهذا يحتاج إلى تواصل دائم مع الصحافيين الاقتصاديين، وتشجيعهم على الدخول في هذا التخصص وعقد مزيد من الدورات التدريبية المتخصصة في الصحافة الاقتصادية، مع إتاحة وقت أكثر للتدريب العملي، ويمكن إصدار جريدة اقتصادية خلال فترة الدورة وإنشاء موقع إلكتروني متخصص في الصحافة الاقتصادية.

* يتعرض الصحافي الاقتصادي للكثير من محاولات الضغط والابتزاز والرشاوى للتوقف عن طرح قضايا تتعلق بالفساد المالي، سواء من الحكومة أو من شركات أو بنوك، كيف يتصدى لهذه الضغوط؟

- لا بد أن تكون لديه قناعة داخلية بأنه أقوى من أي مصدر يقابله، حتى إذا كان رئيس الحكومة أو الدولة أو أغنى رجل أعمال في العالم، يجب أن تكون لديه عزة نفس لا تقبل أن تهان من أي شخصية، أو مصدر، هذا سوف يحصنه مبدئياً من الضغط والابتزاز، وإذا كان الصحافي قادراً على صد الابتزاز والضغط بمفرده، فلا داعي لإقحام إدارة مؤسسته، أما إذا كان الابتزاز سيصل إلى تهديد حياته، فلا بد أن يخبر الإدارة

اختتم مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت- فرع غزة أواخر الشهر الماضي «دورة الصحافة الاقتصادية» ضمن مشروع «قدرات» الذي ينفذه المركز في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالشراكة مع منظمة اليونسكو، حيث يهدف المشروع إلى تحقيق تمثيل أفضل للصحافيات في وسائل الإعلام الفلسطينية، وقد قام بالتدريب الصحافي محمد عادل العجمي، نائب رئيس القسم في صحيفة الوفد المصرية، والحائز على المركز الأول في التفوق الصحفي بنقابة الصحافيين المصريين عن الصحافة الاقتصادية لعام 2008، وبعد عودته إلى القاهرة، كان لـ «الحال» هذا الحوار معه:

* كيف وجدت الصحافة الاقتصادية في فلسطين من خلال متابعتك لها؟

- لا يوجد اهتمام بالصحافة الاقتصادية، بالمعنى المتعارف عليه، فالنواحي السياسية والاجتماعية طاغية بشكل كبير على الصحافة.

* أين تكمن مواطن الضعف والخلل في الصحافة الاقتصادية الفلسطينية؟

- في عدم اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بالصحافة الاقتصادية، والتركيز على الشأن السياسي، على اعتبار أن القارئ يهتم أكثر بالسياسة، وأنا لست مع هذه النظرية، لأن لكل صفحة في الجريدة من يفضلها، مثل الرياضة، والأدب، والفن وغيرها، وكذلك الصفحات الاقتصادية، فلها جمهور، هذا فيما يخص الصحف المطبوعة، أما وسائل الإعلام الأخرى، فلا بد أن تركز على الشأن الاقتصادي، وأنا لمست أن هناك وجهات نظر من بعض الإعلاميين تقول إن قطاع غزة ليس به اقتصاد، وهذه نظرة ضيقة، لأن هناك اقتصاداً، وإيرادات ومصروفات حكومية، وقطاعاً خاصاً يعمل، وزراعة وصناعة وعقارات واقتصاديات المستهلك وغيرها، ومن مواطن الضعف أيضاً ندرة الدورات التدريبية

الصحفي محمد العجمي في سطور

ولد محمد العجمي في محافظة المنيا بمصر عام 1976. خريج إعلام من جامعة المنيا عام 1998، وحاصل على ماجستير عن «صورة رجال الأعمال في الصحف المصرية» بتقدير امتياز من جامعة عين شمس بالقاهرة عام 2009، ويعد رسالة الدكتوراة حالياً عن «مستقبل الصحافة المصرية.. سيناريوهات ما بعد ثورة 25 يناير». حصل على المركز الأول في التفوق الصحفي بنقابة الصحافيين عن الصحافة الاقتصادية لعام 2008. أصدر كتاباً بعنوان «دولة رجال الأعمال.. مصر في أحضان البيزنس» عن دار جزيرة الورد 2011. عمل رئيس تحرير لصحيفة «اقتصاد الغد» ومديراً لتحرير صحيفتي «البورصجية» و «الأموال»، ومحزراً اقتصادياً في وكالة الأهرام للصحافة. يعمل حالياً نائباً لرئيس القسم الاقتصادي في صحيفة الوفد المصرية.



أميركا تبيعنا السراب مجدداً

عبدالرحيم عبدالله

الجمهور «Public Intelligence» (وهو موقع شبيه بويكيليكس)، أهم ما جاء في الدراسة هو الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي بمقدوره مقاضاة إسرائيل في منظمة التجارة العالمية بسبب العوائق التي تضعها تل أبيب أمام تجارة الاتحاد مع المناطق الفلسطينية، وخصوصاً أمام حرية حركة وتبادل البضائع.

لم يطرح أحد في فلسطين هذا الخيار من قبل. وأعتقد أنه يستحق الدراسة، عضوية فلسطين قد لا تكون شرطاً لمقاضاة إسرائيل وفق هذا الاستنتاج. فبمقدور السلطة الفلسطينية أن تطلب من مصر مثلاً (وهي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية) أن تقاضي إسرائيل بسبب العوائق التي تضعها أمام حركة بضائعها باتجاه مناطق السلطة الفلسطينية.

لعل الإدراك الأميركي لهذا السيناريو دافع آخر لواشنطن لأن تقودنا نحو السراب تحت يافطة الدعم.

خلاصة الأمر، يتيح الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لفلسطين حق منازعة الدول الأخرى قضائياً في القضايا التجارية. ومن الواضح أن إسرائيل ستكون هدفاً دائماً لمثل هكذا منازعات. وعليه، فهي ستبذل قصارى جهدها لمنع فلسطين من الوصول لهذا الحق، وبمقدورها أن تفعل ذلك في ظل نظام العضوية المتبع. وأي دعم أميركي فني أو إعلامي بهذا الخصوص فاقد القيمة دون أن تمارس واشنطن ضغوطاً حقيقية على تل أبيب لتقبل بالعضوية الفلسطينية، والتجربة تؤكد أن واشنطن لن تفعل ذلك، وعليه، فحذار من «ابتلاع الطعم» الأميركي وتصديق حكاية الدعم هذه.

أعدت مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics دراسة لصالح الاتحاد الأوروبي في العام 1997، وهي دراسة كانت سرية قبل أن يكشف عنها موقع «استخبارات

سنوات على الأقل). وفي ظل منطوق إدارة الصراع السائد أميركياً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فإن الدعم الأميركي المعلن فرصة دعائية مجانية لواشنطن، فالشيطان دائماً يختبئ في التفاصيل.

4- فلسطين (بحكم الأمر الواقع) جزء من الفضاء الجمركي الإسرائيلي، الذي تنطبق عليه قوانين منظمة التجارة العالمية، رغم أن بروتوكول باريس الاقتصادي سيئ الذكر يلحظ بعض الاستقلالية الجمركية لمناطق السلطة الفلسطينية. هذه الاستقلالية هي المتطلب الأساس لعضوية منظمة التجارة الدولية. من الأولى إذاً تعزيز هذه الاستقلالية، وبمقدور واشنطن أن تضغط على إسرائيل لمكافحة التهريب الجمركي والضريبي الذي يكلف خزينة السلطة الفلسطينية حوالي أربعة مليارات شيقل سنوياً (حسب تقديرات جهاز الضابطة الجمركية)، وهو مبلغ كفيلاً بسد العجز في الموازنة الجارية للسلطة.

يشبه الخدعة، وإليك الأسباب:

1- يجب أن يحظى طلب أي دولة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء، إسرائيل دولة عضو أصلاً، وبذلك، يكون الدعم الأميركي غير ذي قيمة دون قبول إسرائيل العضوية الفلسطينية في نهاية المطاف. وهنا تقع علامة الاستفهام الكبيرة.

2- طلب السلطة الفلسطينية له دوافع سياسية أصيلة. عضوية المنظمات الدولية قد تشجع استحقاق الفلسطينيين لدولة في نهاية المطاف، ولكن من الجدير الملاحظة أن عضوية منظمة التجارة العالمية مفتوحة لغير الدول أصلاً، فكيانات مثل ماكاو وهونغ كونغ أعضاء فيها دون أن تكون دولاً ذات سيادة، وعليه، فالدعم الأميركي لملف فلسطين منزوع الصبغة السياسية ولا يمكن ترجمته لدعم سياسي.

3- أقل ما يمكن أن يقال عن إجراءات طلب العضوية هو أنها معقدة وطويلة الأمد (خمس

«صحة الملابس».. يجهلها المستهلك وتتجاهلها السلطة



ملابس طلاب المدارس.. من يراقبها؟

الاقتصاد والخروج بتوصية لمنع الاستيراد غير المنظم للملابس، خاصة من الصين، كما عملت على توعية المستهلك للتحقق من مكونات الملابس قبل شرائها من خلال قراءة الطابع الموجود عليها.

طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

رام الله أنه وردته مثل هذه الحالات وكانت تعاني من حساسية في الجلد تمثلت أعراضها بالحكة والاحمرار. جدير بالذكر أن لجان حماية المستهلك تنبته إلى هذا الخطر، فقد قال صلاح هنية إن «اللجنة تعاونت مؤخرًا مع اتحاد صناعة المنسوجات الفلسطينية للضغط على وزارة

في الجمعية العلمية الملكية في الأردن وفي المختبرات الإسرائيلية ولم يتم التوصل إلى نتائج سلبية».

مساوئ بوليستر

وتشير دراسة أجراها العالم المصري أحمد شفيق واطلعت عليها «الحال»، إلى أنه في العادة يتم خلط القطن بمادة البوليستر أو ما يعرف بـ «البوليمر الصناعي»، وهذه المادة تضاف بنسبة من 15% إلى 20% على الملابس حسب المقاييس العالمية، وإذا زادت عن هذا الحد، فإنها تؤدي إلى أضرار صحية تتمثل في رفع درجة حرارة الجسم وعزله بحيث لا تسمح بامتصاص العرق، ما يؤدي إلى تهيجات وحساسية شديدة في الجلد، وتتسبب المادة أيضًا بإضعاف بصيالات الشعر، ما يؤدي إلى تساقطه، وإذا زادت عن نسبتها في الملابس الداخلية للإناث، فإنها قد تؤدي إلى الإجهاض أو إنجاب أطفال مشوهين، وقد تسبب العقم للذكور. مادة أخرى تتواجد في الملابس بكثرة وهي الأصباغ، ولها آثارها السلبية على الجلد. هذه الأصباغ، وخاصة المستخدمة في الملابس الصينية، تضاف إليها مواد صناعية مكررة ومثبتات أخرى، قال رئيس اتحاد الصناعات الجلدية طارق أبو الفيلات، إنها تتأثر بارتفاع حرارة الشمس والبيئة الخارجية والتعرق، ما يسبب اختلاطها بالعرق وتسربها داخل الجلد، وبمرور الوقت تسبب التسبب أو السرطانات الجلدية.

وأكد طبيب الأمراض الجلدية في محافظة جنين خالد قبها وصول مثل هذه الحالات مرتين أو ثلاثًا أسبوعيًا إلى عيادته، كما أفاد صلاح صافي طبيب الأمراض الجلدية في محافظة

الملابس كالأدوية والغذاء

عند استيرادك للملابس، لا تحتاج إلى شهادة مطابقة من وزارة الاقتصاد أو من دائرة المواصفات والمقاييس، ولا تخضع وارداتك للفحص الطبي، حيث يرى المهندس حيدر حجة مدير دائرة الجودة في مؤسسة المواصفات والمقاييس أن لا حاجة لذلك، ويقول: «الفحص الطبي للملابس أمر غريب وغير متبع حتى على المستوى العالمي».

لكن رئيس اتحاد الصناعات الجلدية طارق أبو الفيلات يقول: «إن للملابس أهميتها كالأدوية والأغذية، فاستعمالها يؤثر على صحة الإنسان أيضًا، لذا لا بد من فحصها طبيًا، وهذا أمر معمول به في الدول التي تحترم مواطنيها كالدول الأوروبية، وهو ما نطالب به وزارتي الصحة والاقتصاد منذ فترة طويلة».

وتغيب الرقابة عن الملابس من الناحية الصحية، ويؤكد ذلك رئيس اتحاد الصناعات النسيجية طارق الصوص بقوله: «نتمنى لو أن هناك رقابة أو حتى مواصفات خاصة تخضع لها المنتجات المستوردة أو المصنعة محليًا، فالرقابة المتوفرة هي رقابة اقتصادية محضة تعنى بالأسعار والطابع التي تحتوي على خامات النسيج المصنوع». ويعزو الصوص ذلك إلى عدم توفر القدرة على التحليل الطبي للملابس في فلسطين.

بينما يؤكد الدكتور سمير أبو الحج مدير مختبرات بيرزيت للسموم أن لديهم القدرة في مختبراتهم على تحليل أي مادة تحتاج إلى ذلك، بما فيها الملابس.

وفي ذات السياق، أضاف رئيس لجنة حماية المستهلك في رام الله صلاح هنية أنه «تم أخذ عينات من السوق الفلسطينية وفحصها

سمية جميل*

كثيرة هي الأحيان التي نعاني فيها من طفح جلدي، تكون في بداية الأمر عادية وقد تتحول إلى مرض مزمن، وغالبًا نجهل سبب ظهورها، لكن لم نفكر يومًا في أن تكون ملابسنا الأنيقة هي السبب.

مواد صناعية كثيرة تدخل في صناعة ملابسنا تتكون من مواد مركبة، هذه المواد تؤثر على الجلد بصورة مباشرة، وتتعدد أشكالها من مواد أساسية إلى أصباغ إلى معادن ومواد إضافية تضاف إلى الملابس ذات الاستعمالات الخاصة.

وأكدت دراسة أجراها مدير مركز الابتسامة الجميلة نصر أبو خضر أن الملابس الصينية هي أكثر الماركات ضررًا، حيث اعتبر 91% من المستهلكين في مدينة نابلس أن الملابس الصينية تسبب الكثير من الأمراض.

وفي مقابلة أجرتها «الحال» مع بعض أصحاب المحال التجارية الخاصة بالملابس في الضفة، كان استيرادهم للملابس موزعًا على مناطق عالمية متعددة كتركيا وسوريا والأراضي المحتلة عام 48 وإسرائيل، ولكن الاعتماد الأكبر على الصين، حسب ما قالت مكرم شعبان وهي تملك محلًا تجاريًا لبيع ملابس الأطفال، وأضافت: «التجار يفضلون التزود من الصين حيث الأسعار أقل والربح أكثر، دون مراعاة الخامات الصادرة الموجودة في الملابس الصينية». وتكمل: «توجد في الصين ملابس من النخب الأول تنافس الماركات العالمية، ولكن تجارنا عادة ما يختارون أردًا الأنواع».

من ينقذ نساءنا من الاستغلال المؤلم؟

طواقم المستوطنين بأيدٍ فلسطينية.. تحت شعار «اللحمة أولاً»



بأيديهن أية حيلة» من جهتها، أكدت مديرة مكاتب التشغيل في وزارة العمل إيناس كلبونة على ضرورة إيجاد بدائل وفتح أسواق عمل بديلة لهؤلاء النساء، مضيفة «أنا بحاجة ماسة لتخليص نساءنا العاملات من هذه الأشغال ليكن في ميادين إنتاج وطنية بعيدًا عن استغلال حاجتهن وحاجات أسرهن».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

تعمل في هذه المهنة لأنها تسعى لنيل رزقها في ظل غياب سوق عمل فلسطينية تشغلها، وفي ظل غياب الجهات الرسمية التي تصمم برامج تشغيل بديلة للنساء المحتاجات».

وترى مدير عام جمعية المرأة العاملة أمل خريشة أن «حل القضية يتطلب خطة وطنية من القيادة السياسية توجد بدائل للنساء». وأضافت: «أعتقد أن نساءنا يتألمن وهن ينسجن ملابس للذين ينادون بسحق وقتل العرب.. ولكن ليست

اليهود، بس على الأقل نساعد اقتصاد عائلتنا». وبالرغم من أن زوج أم مدحت وولدها أسيران لدى الاحتلال، إلا أنها لا ترى أي رابط بين وطنيتها ونسجها للقبعات المستوطنين، حيث كانت تشتري من مردود أشغالها احتياجات ابنها الأسير.

وخلال إعداد التقرير، عثرت «الحال» في إحدى القرى على شبكة من التجار الذين يجلبون الحرير من الصين ليتم توزيعه على مئات النساء لحياكته، وعقب ذلك يتم نقل البضاعة إلى تجار يهود، ويتم النقل بالتهريب، خوفًا من دفع ضريبة للسلطة الوطنية.

وقابلت «الحال» أحد هؤلاء التجار الذي لم ير في العمل أي سوء، وقال إنه لا يختلف عن العمل في بناء المستوطنات، وإن الموضوع ليس سياسيًا وإنما اقتصادي بحت، ويوفر للنساء دخلاً يساعدهن ويساعد أسرهن.

واعترض موزع آخر على تركيزنا على حياكة طواقم المستوطنين، وقال إن النساء ينسجن أيضًا كتابات وزخارف على أقمشة وملابس قال إنها ليست للمستوطنين، وإنما لأطفال وموظفين وأساتذة وأناس عادييين في المجتمع الإسرائيلي.

خطة وطنية لإيجاد بدائل

«الحال» أجرت مقابلات مع عدد من مسؤولات المؤسسات النسوية للوقوف على رأيهن في القضية. وقالت منسقة البرامج في جمعية المرأة العاملة سهاد عبد اللطيف: «لا ألوم المرأة التي

ما قالت أم نزار (40 عامًا) وهي تحاول شدّ خيوط الطاقية «القرص» ليصبح «فرجة» على حد تعبيرها. وتقول: «أمارس هذا العمل وعمرى خمسة عشر عامًا، أي قبل زواجي بست سنوات، وكان هدفي في البداية قضاء أوقات فراغي، وبدأ الأمر «غيره» من العاملات فيه، كونه يعود بمردود مادي، وها هي في الأربعين من عمرها، وما زالت تنسج القبعات لرؤوس المستوطنين.

ووسط فريق العاملات في الطواقم، التقينا طالبة في جامعة بيرزيت قالت إنها تتجنب التسجيل في الفصل الصيفي من كل عام لخياطة الطواقم، وقالت: «أستغل فترة الفصل الصيفي للعمل جاهدة في نسج الحرير لتحصيل أقساط الفصل الأول من العام الدراسي». وأوضحت أن ما تجنيه من تلك الأعمال يوفر لها جوارًا مريضًا من الاستقلالية المادية ولا يؤثر على روحها الوطنية بشيء.

الراتب لا يكفي

وتقول أم أسيد (35 عامًا) وهي موظفة في إحدى المؤسسات الحكومية: «الراتب الحكومي لا يكفينا لسد حاجتنا». وأشارت إلى أنها ساعدت زوجها من مردود نسج طواقم المستوطنين في بناء بيت من ثلاثة طوابق.

«لو علينا، بنكب الحرير في البحر»، هذا ما قالت أم مدحت (51 عامًا) إحدى النساء المخضرمات في نسج قبعات اليهود، وبنبرة ألم وأضافت: «إحنا ما بدنا نخدم

إيناس دغرة*

تقف المرأة الفلسطينية بين حياة أثقلتها متاعب طلب الرزق، وظروف حدت من فرص العمل أمامها، لتصل الأمور إلى حد حياكة ملابس العدو كي توفر حاجات الأسرة التي لا تنتهي.

في قرى محافظة رام الله والبيرة، تنسج نسوة كثيرات في منازلهن قبعات من الحرير بحجم الكف للمتدينين من اليهود، في مهنة يتستر عليها كثيرون ويختلف عليها أصحاب الرأي والنساء أنفسهن اللواتي يبررن عملهن بتوفير لقمة العيش. وتقف النساء العاملات في هذه المهنة مذعورات في مواجهة الأسئلة، فهل نصنع ملابس أعدائنا؟ أم أن عسر الحال وشح البدائل دفعنا لذلك؟ أين برامج التشغيل والحماية؟ أين الجهات الرسمية من هذه الهوة التي تحول نساءنا - رمز هويتنا الوطنية، إلى صانعات قبعات للمستوطنين؟

ظروف معيشية صعبة

تحت شعار «اللحمة أولاً»، بررت أم أحمد (50 عامًا)، وهي ربة عائلة من 8 أفراد، بررت ما تقوم به نساء قريتها والقرى المجاورة. وقالت «إن الحاجة والظروف المعيشية الصعبة دفعت بهن لنسج قبعات أو (كيباه) بالعبري للمستوطنين».

«هذا العمل ليس وليد اليوم أو البارحة، بل تضرب جذوره في منتصف السبعينيات»، هذا

ما رأيك بالتوقيت الشتوي في رمضان الصيفي؟



يعتقد مدير اللجنة الشعبية للاجئين في محافظة جنين فخري الديري، أن الصيام في الحر صعب جدًا، وبخاصة لمن يعملون تحت الشمس وفي أشغال شاقة كالمزارعين والعمال. يقول: «كانت توقعاتي قبل رمضان أن يقلصوا ساعات العمل الرسمي، أما أن يرجعوا عقارب الساعة إلى الوراء، فكان خارج الحسابات. ومن الممكن أن يكون التوقيت الجديد مفيدًا للموظفين الذين يستخدم بعضهم ساعات الدوام للراحة، لكنه لا يناسب غيرهم، ويخدم أيضًا الناس الذين يباليغون في السهر، ويمضون وقتًا طويلًا في النوم؛ لتقصير ساعات الصيام في عز الصيف».

عبد الباسط خلف

تخصص «الحال» سؤالها لشهر الصوم، وما يعانيه الصائمون من الحر والعطش، والانقلاب الأبيض والمبكر على عقارب الساعة، ورمضان الأمس واليوم. وتسمع إجابات ملونة كموائد الشهر الكريم.

وتقول هديل حسام، التي تستعد لدخول صفها الثامن، إن «توقيت الشتاء في الصيف لا يؤثر عليها، ولا على الذين ينامون طويلًا في رمضان، ولا يعملون أي شيء سوى انتظار وقت الإفطار قليلاً، بعد استيقاظهم في ساعات العصر؛ لأنهم سهروا الليل بطوله». وترى هديل أن من يتأثر بهذا التوقيت هم من يضطرون لمواجهة الشمس والحر والعطش.



يشعر الموظف في مؤسسة حكومية برام الله إبراهيم رابعة، أن التوقيت الجديد أمر إيجابي بالنسبة له، إذ سيسهل له مهمات السفر اليومية بين مكان عمله وسكنه في جنين، وسينعيم بجو عائلي يميز شهر الصوم عن غيره. يقول: «الحر يمكن الهروب منه، أما التعاس فلا مجال لمقاومته، وأعتقد أن الموظفين يفضلون الدوام من الثامنة وحتى الواحدة، بعكسنا».



ولا يبالي بائع الخضار مرزوق كساب بالتوقيت الجديد، لأنه يسابق الشمس، ولا يعود لمنزله إلا قبل الإفطار بنصف ساعة. ويقول: «إن الموظفين هم الذين يسعدون بهذا النظام، فيتأخرون في نومهم، ولا يحسون بالعطش والجوع الذي يواجهه من يعملون في الحر الشديد».

تعتقد المعلمة حديثة العهد في سلك التدريس سلمى حماد، أن المرأة لا تشعر بالتوقيت الجديد؛ لأنها تقضي ساعات طويلة في المطبخ؛ لتحضير وجبات الإفطار والسحور، ويستفيد من التوقيت الجديد الكسالى، الذين ينامون حتى وقت متأخر، وينطلقون للعمل بعد أن ترتفع الشمس كثيرًا في السماء. وترى سلمى أن رمضان قديماً - كما أخبرتها جدتها - أكثر جمالاً من اليوم؛ لأن القلوب كانت أقرب من بعضها، وبساطة الحياة، وقلة الإسراف على الطعام والشراب، وتحميل النفس فوق طاقتها.



يفيد الشاب محمد الصانوري، الذي يعمل في مؤسسة تجارية: «التوقيت الجديد رائع، لأنه يمنحنا فرصة لترتيب المحل قبل قدوم الزبائن وخصوصاً الموظفين، ويؤخر وقت الزحمة ساعة، ويفيد من يرغب بساعة نوم إضافية وقت الصباح، ويعود على الكسل».



يرى الإعلامي علي دراغمة، الذي يعمل في رام الله، أن لا حاجة إلى التوقيت الشتوي في رمضان، ولا فائدة لنظيره الصيفي، كون فلسطين غير صناعية وليس هناك ما يتم توفيره من استهلاك للطاقة فيها.

يقول: «بلادنا الجميلة كانت وما زالت تعمل على طلع الضو، ولا ينظر الفلاح إلى ساعته وهو ذاهب إلى الحقل، لكنه يذهب ويعود حسب التوقيت الذي يتناسب مع فلاحه أرضه. أما التوقيت الصيفي، فمناسب للنوم، بخاصة أننا ننام ساعة أكثر في الصباح، وتحديد ساعات العمل أيضاً شيء جيد للتغلب على الصيام في حرارة آب اللهاب».

وتقول الحاجة فاطمة عبد الله، التي تقترب من السبعين خريفاً، إنها لا تهتم للوقت، وكل ما تعرفه مواعيد السحور والإفطار ومواقيت الصلاة، التي تعرفها من غير ساعة. وتتذكر الحاجة فاطمة المسحراتي، ومدفوع رمضان، وماكولات رمضان الشعبية، ولمة العائلات، وسهرات رمضان، والتواصل والإحسان، وتوحيشة رمضان، وغيرها من الطقوس التي كانت تجري بعيداً عن شاشة التلفزيون، والمسلسلات التي يشاهدها الناس اليوم أكثر من لقاء أقاربهم وجيرانهم.

عاملات برواتب متدنية.. وقانون الحد الأدنى للأجور بانتظار التفعيل

عاطف دغلس



النساء العاملات.. استغلال لحاجتهن مقابل أشباه رواتب.

ويقول معتمد، صاحب إحدى الصيدليات بنابلس، إن «انخفاض الأجور التي تتلقاها الصيدليات يعود لعامل واحد، وهو أن بعض الصيدليات تقوم بخفض الأسعار على الدواء المباع للزبائن»، مضيفاً أن «بعض الصيدليات تعطي أجوراً جيدة لأنها لا تخفض الأسعار، بالتالي تدفع فرقاً هذه الأسعار كرواتب». من جهته، قال الأمين العام لاتحاد نقابات العمال شاهر سعد، إن القانون الفلسطيني المتعلق بتحديد الحد الأدنى من الأجور، لم يفعل حتى الآن، منذ إقراره عام 2000. وقال لـ «الحال» إن الهيئة المكونة من الحكومة وأرباب العمل والعمال لم تجتمع حتى الآن لرفع توصياتها لوزير العمل، الذي يقوم بدوره برفعها لمجلس الوزراء لإقرارها. وأكد سعد أن «التكؤ في إقرار هذا القانون يعد جريمة، إذ يجري استغلال العمال، وخاصة العاملات، بإعطائهن أجوراً متدنية مقابل ساعات عمل طويلة، كما أن عدم تفعيل القانون يؤدي إلى ازدياد البطالة، وزيادة الفقر الذي تجاوزت نسبته الـ 27% في الأراضي الفلسطينية»، مبيئاً أن «الحد الأدنى من الأجر لأي عامل فلسطيني، مهما كان عمله، يجب ألا يقل عن 2500 شيقل، لأن من يتلقى أقل من 2300 شيقل شهرياً، يدخل تحت خطر الفقر الفلسطيني».

منذ أن أنهت مروة (23 عاماً) من مدينة نابلس، دراستها الثانوية، وهي تبحث عمل يعيل أسرته ويساعدها على الدراسة الجامعية، وانحصرت خياراتها بين العمل في محل تجاري، أو سكرتيرة في أحد مكاتب المحامين أو عيادات الأطباء، وتحمل أعباء هذا العمل، بمره وحلوه. مروة قالت لـ «الحال» إن الجهد المضمني الذي تبذله في عملها لا يترجم مالياً، فراتبها لم يتجاوز الثمانين ديناراً، وبقي على حاله سنوات عدة، دون الحصول حتى على فرق العملة، كغيرها من العاملات في المؤسسات والمكاتب الخاصة، مضيفاً أن «هذا الراتب لا يكاد يكفي حتى لشراء بعض الاحتياجات الشخصية، والمواصلات تلتهم نصف الراتب، لكن لقمة العيش صعبة». أما ربي، فليست حالها بأفضل من مروة، فقد كان حلمها التخرج من كلية الصيدلة، وهذا ما حدث، لكن واقع سوق العمل كان محبطاً، فكل الراتب الذي ستحصل عليه، إن تمكنت من إيجاد عمل، لا يزيد على 120 ديناراً، وأقصى ما يمكن أن تصل إليه بعد سنوات، لا يتجاوز 150 ديناراً.

التسامح بين الصائمين والمفطرين.. درس يتواصل في ثقافة طلبة بيرزيت



في حرم الجامعة.. كل الآراء لها متسع.

توعية الطلبة بضرورة احترام حرية الآخرين ومعتقداتهم، والتسامح معهم، بما يشمل عدم الانتقاد أو التضييق على الصائمين أو المفطرين، إلا أن الأستاذ مرار قال إن مسألة التسامح في الصيام أو الإفطار لها علاقة بالتوجهات الدينية وأيضاً بتوجهات لها علاقة بالعادات والتقاليد، التي لا يمكن أن نحصرها فقط في مسألة الحرية الشخصية واحترام آراء وتوجهات الأفراد، لأن الحديث هنا عن فريضة دينية وليس عن معتقد فكري معين.

طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

وكان لهم رأيهم في القضية، فقد اعتبر كثير منهم أن التسامح موجود بشكل كبير بين الصائمين والمفطرين، وأن جامعة بيرزيت تمثل نموذجاً يحتذى به في كل الجامعات والمؤسسات الفلسطينية، وهو ما قاله الطالب المسيحي خليل ترجمان من كلية التجارة، الذي اعتبر أنه من الواجب احترام مشاعر الصائمين، وأن دينه وأخلاقه تفرض عليه ذلك، وفي الوقت نفسه، قال خليل إن أسدقاء الصائمين في رمضان يحترمون معتقداته الدينية ويتسامحون معه كمسيحي، وأيضاً مع المسلمين الآخرين الذين لا يصومون شهر رمضان.

الأستاذ ظاهر أكد أيضاً ضرورة إحداث تغيير جذري تتخلله

الصائمين والمفطرين، إذ قال طالب السنة الرابعة في تخصص الصحافة محمد نمر إن «الطلاب وصلوا إلى مرحلة أدركوا فيها ما لهم وما عليهم، وإن التسامح في هذا المجال هو جزء لا يتجزأ عن مسألة احترام المعتقدات الفكرية والدينية التي يحملها كل طالب»، وأضاف أن «ما يفسر وجود التسامح هو احترام كل طرف لصيام الطرف الآخر أو العكس، من دون إظهار أي انتقاد أو تعليقات مثلما كان الحال قبل عدة سنوات».

أثر التوجهات الدينية

الوازع الديني كان له تأثير كبير على آراء الطلاب، حيث كانت آراء الكثير منهم مبنية على أساس ديني، معتبرين مسألة الصيام أو الإفطار في رمضان أمراً لا يمكن الحديث عنه في إطار الحرية الشخصية لكل فرد، مثلما قالت طالبة السنة الرابعة في كلية الحقوق دعاء أبو عين، التي، على الرغم من اعتيادها رؤية طلاب مفطرين، إلا أنها لا تترشح داخلياً «لوجود طلاب مسلمين لا يصومون شهر رمضان الذي يعتبر صيامه فريضة على كل مسلم».

وهذا الرأي فسره أستاذ التربية وعلم النفس في كلية العلوم التربوية برام الله أحمد مرار، الذي رأى أن «مسألة الصيام في شهر رمضان هي مسألة دينية بحتة، وأنه حتى لو تحدثنا عنها في سياق الحرية الشخصية لكل فرد، إلا أن العامل الديني سيبقى له التأثير الأكبر في هذه الناحية وأنه من الصعب أن يتقبل الصائم إفطار غيره إن لم يكن لديه عذر واضح».

ويتابع مرار أن «الحديث هنا عن الطلبة المسلمين، الذين يشكلون النسبة الأكبر في جامعة بيرزيت، أما الطلبة المسيحيون، فلهم خصوصية أخرى، ومعروف عنهم احترامهم الدائم لمشاعر المسلمين الصائمين في رمضان، وهذا جزء من علاقة التسامح التاريخية بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين».

العلاقة بين الصائمين والمسيحيين

ويشكل الطلاب المسيحيون نسبة لا يستهان بها في الجامعة،

محمد مرار *

تسود حرم وكافتيريات جامعة بيرزيت هذه الأيام أجواء رمضان، حالها حال باقي مؤسسات المجتمع الفلسطيني، التي يكون لشهر الصوم بصمته الخاصة عليها، فالامتناع عن تناول الطعام والشراب ليس فقط فرضاً على الصائمين، إنما يتوجب على المفطرين أن يحترموا مشاعر الصائمين وأن يتجنبوا المجاهرة بإفطارهم.

ويرى كثيرون أن من الواجب أيضاً على الصائمين أن يحترموا آراء المفطرين ومعتقداتهم، وأن يتسامحوا معهم، ويعتبروا مسألة الصيام أو عدمه جزءاً من الحرية الشخصية.

مراسل «الحال» تجول في حرم جامعة بيرزيت، وبحث عن وجود مفهوم التسامح عبر استطلاع آراء الطلاب، الذين انقسموا بين من يعتبر التسامح موجوداً ومن ينكر وجوده تماماً، فيما رأى آخرون ذلك مسألة نسبية تختلف من طالب لآخر.

التسامح متبادل

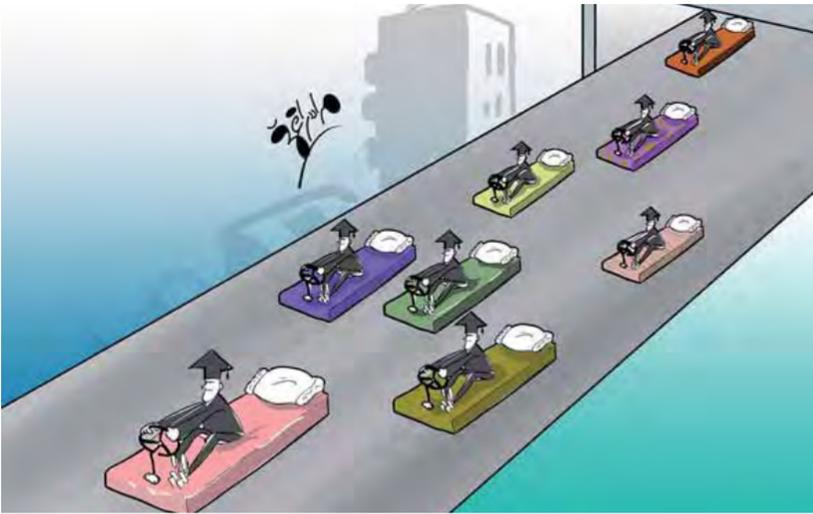
العديد من الطلاب قالوا إن التسامح موجود ولكنه من طرف واحد فقط، أي من طرف المفطرين تجاه الصائمين، وإن العكس ليس موجوداً، وهو ما عبرت عنه طالبة في تخصص الصحافة والعلوم السياسية ريم أبو الحلاوة، التي قالت إن «الوصول لمرحلة يتسامح فيها الصائمون مع المفطرين يحتاج إلى تغيير كبير»، ورأت أن «بيئة الجامعة لا تختلف عن المجتمع الخارجي، الذي لا يزال غير مدرك تماماً للمعنى الحقيقي للحرية».

أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت جمال ظاهر وافق هذا الرأي وقال إن «الطلاب لم يصلوا إلى مستوى المعرفة والثقافة التي تجعلهم يدركون أن مسألة الصيام والإفطار هي حرية شخصية وأنها حق لكل فرد في إطار هذه المؤسسة التعليمية».

فيما اعتبر طلبة آخرون أن التسامح موجود من قبل الطرفين:

ممرض يعمل في متنزه.. وزميله في بقالة

جنين.. منجم خريجين ونفق بطالة لا ينتهي



المفترض أن تحذ الجامعة من المقبولين في التخصصات التي لا تطلبها سوق العمل، ولم يجد الممرض باسل الطوباسي فرصة عمل إلا جزئية في تخصصه في مستشفى في جنين، ليتقاضى راتباً لا يكفي لمتطلبات الحياة الصعبة، حيث يضطر بعد الظهر للعمل حتى منتصف الليل في محل بقالة، وبين مهنيتين، الأولى بين ملائكة الرحمة، والثانية بين تجار السوق؛ يفسد يوم عمل باسل جراء ازدواج أعماله التي يضطر للقيام بها كي يستمر على قيد بطالة مقنعة لا توفر له أبداً من احتياجاته المهنية بهدوء.

هذه القصص هي فيض من غيض يعيشه المئات في جنين التي تغص جامعاتها وكلياتها بالطلبة الذين ينضم أغلبهم إلى جيش العاطلين عن العمل بعد التخرج لتتحطم مشاريع حياتهم التي حلموا بها وعملوا كثيراً لتحقيقها.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

ولا أحصل على فرصة. وأنا الآن مضطرة للعمل كعاملة تنظيف في مستشفى في جنين، فالوضع المادي والاجتماعي لا يسمح بالجلوس في المنزل بانتظار وزارة التربية والتعليم ومكتب التشغيل».

وينتقد الخريجون إدارات الجامعات التي لا تكلف نفسها عناء إجراء دراسات لسوق العمل ومدى استيعابها للتخصصات المختلفة، ويقولون إن ما يهم إدارات الجامعات استقبال الطلاب للاستفادة من أقساطهم دون أية مسؤولية عن وضعهم في مرحلة ما بعد التخرج.

مسؤولية الجامعات

(وأ) التي درست العلاج الوظيفي في الجامعة العربية الأمريكية لمدة 5 سنين وتخرجت، لم تجد فرصة عمل، فما كان منها إلا أن قبلت بوظيفة عاملة استقبال مراجعين في أحد مشافي المدينة، مقابل أجر بسيط.

وتقول: «المسؤول الأول عن بطالة أي خريج هو جامعته، ومن

ظهرت حتى الواحدة بعد منتصف الليل في متنزه في المدينة واتقاضى 50 شيقلاً أيضاً».

ويشكو قيس من سوء معاملة الزبائن وإشعارهم له بأنه أقل منهم قدرًا ومنزلة، ويقول إن قلة فرص العمل كسرت طموحاته وتسببت له بمشاكل نفسية وتؤثر على مزاجه بشكل يومي، هذا بالإضافة إلى الأوضاع المادية الصعبة التي شوهدت الصورة التي رسمها لمستقبله أثناء دراسته الجامعية.

وتتكفل وزارة العمل بالحد الأدنى من رعاية الخريجين من خلال نشاطات عدة تقوم بها مثل أيام التوظيف في الجامعات، لكن حالة قيس وأمثاله توضح أن هناك تخمة في الوزارات في استقبال الخريجين، ويوجد كم هائل من الخريجين العاطلين عن العمل، والعدد في ازدياد مطرد كل سنة حسب ما صرح مدير مكتب التسجيل.

غياب الشراكة

وتعود قلة فرص العمل في محافظة جنين حسب البرزور إلى أن «المدينة ينقصها التكام الشراك الثلاث: الحكومة والنقابات والغرف الصناعية والتجارية، إذ يجب أن تكون هناك غرفة طوارئ لأطراف الإنتاج الثلاثة، لدراسة سوق العمل ووضع الخريجين، ومدى الحاجة لضخ الخريجين في السوق».

كما يعتبر البرزور أن هناك تقصيرًا من جانب الوزارات والجامعات التي يجب أن تلتقي وتنسق لتضع حلولاً للخريجين. ويقول: «التعاون بين الوزارات عبارة عن نظريات وجبر على ورق»، وهو الأمر الذي أكده معظم الخريجين من المسجلين في مكاتب التشغيل وغير المستفيدين من فرص العمل القليلة في الوزارات المختلفة. ورفضت إحدى الخريجات العاطلات عن العمل ممن قابلناهن، ذكر اسمها، لأنها تعتبر أن عدم العمل والبطالة يسبب لاسمها، وروت لنا رحلتها الصعبة في البحث عن عمل، وقالت: «تخرجت عام 2004 من جامعة القدس المفتوحة تخصص لغة عربية، وكل سنة أقدم للتربية

ميساء الأحمد *

يشتكي مئات الشباب والفتيات في محافظة جنين من البطالة التي حولت حياتهم إلى جحيم لا يطاق، وعلى الرغم من أن غالبيتهم مؤهلون بالشهادات العلمية، إلا أن البطالة تتركهم على رصيف سوق العمل متخمين بالانكسارات ومضطرين لقبول أي وظيفة، ولو براتب غير لائق، ليجدوا أنفسهم في مهن أبعد ما تكون عن تخصصاتهم العلمية.

وتظهر نتائج إحصاء أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2010 أن 11,5% من سكان المحافظة الذين يبلغ عددهم قرابة 274 ألف مواطن، يحملون شهادات من دبلوم متوسط إلى درجة البكالوريوس فأعلى، كما تشير نتائج إحصاء آخر للجهاز في نفس السنة إلى أن 15,4% من القوى العاملة في المحافظة هي في عداد البطالة الكاملة، وكانت تربية جنين أعلنت في وقت سابق من هذا العام أن 6187 طالبًا وطالبة تقدموا لامتحان الثانوية العامة، ومن هذا الرقم، فإن 57,9% (نسبة النجاح هذا العام) متوقع ذهاب معظمهم إلى الكليات والجامعات، ليكونوا خلال سنوات في عداد الخريجين الباحثين عن عمل.

واقع السلطة محبط

وحسب ما قال ياسر البرزور مدير مكتب التسجيل في المديرية، فإن «السلطة الفلسطينية تستوعب ما بين 5 إلى 10% فقط من خريجي الجامعات»، وأضاف البرزور: «السلطة تعيش في واقع إحباط، والتقصير يختلف من محافظة لأخرى، حيث إن سوق العمل الفلسطينية تعاني من صعوبات وإرهاصات وضعف كبير».

واضطر قيس صالح الذي تخرج قبل عام تقريبًا حاملًا شهادة التمريض، اضطر بعد تخرجه للعمل في ورش البناء وفي حدائق البيوت، ويقول: «أنا الآن أعمل من الثامنة صباحًا حتى الثانية ظهرًا في محل لبيع شرائح الجوال واتقاضى 50 شيقلاً، وأعمل من الثالثة

«رمضان غزة».. فن التحايل على الحصار والغلاء وانقطاع الكهرباء

هبة الإفرنجي

على ما لا تستطيع تقديمه لعائلتها. لكنها تؤكد أنها ورغم تخوفها من فقر يجرمها أن توفر لأبنائها مستلزمات شهر رمضان، إلا أن كل مخاوفها تتبدد بمساعدة أهل الخير، وعن ذلك تقول: «أخذت الكوبونة قبل أسبوعين، كنت أهكل هم من بين بدي أجيب لولادي سحور وأنا ما بقدر أشتري في ظل الارتفاع المجنون للأسعار، الحمد لله، الله بفرجها دايمًا».

أما مي أبو زاهر، التي جابت سوق غزة المركزية ساعتين، وخرجت وفي يديها كيسان من البلاستيك الخفيفان، فتقول: «أسعار البضائع مرتفعة جدًا، وراتب زوجي لا يكفي، أقف أمام الدكان وأبحث في عقلي عما أحتاج، وأخرج بقائمة كبيرة لا أشتري منها إلا المُلح جدًا ولا يمكن أن يمر إفطار أو سحور من دونه».

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية المجد الخيرية مفيد عودة: «العام الماضي استطعنا توفير مواد غذائية ومستلزمات غذائية أكثر، أما هذا العام، فارتفع الأسعار أعزجنا، لكننا لم نقف مكتوفي الأيدي، قمنا بتوفير الاحتياجات الأساسية، قد لا تكون بنفس الجودة، ولكننا استطعنا أن نوفر المستلزمات التي لا مخلص منها في هذا الشهر الكريم».

يبقى أن نقول إن الغزي وليد المعاناة توحد مع كافة أشكال الحصار وتأقلم معها وكأنها زينة يتزين فيها في ليلة عرس جميلة، وحاول أن يكسر الحصار ويخرج من شرنته، وعمد بشتى الوسائل أن يتوحد مع الحصار وأن يخلق مضافًا حيويًا يعيد إليه حيويته وحياته في أن.



وصل سالمًا عبر المعابر، ومنها ما وصل بمعاناة وحذر عبر أنفاق غزة، لكن ذلك لم يطفئ ظمأ المواطن الغزي، فكان ارتفاع الأسعار حائلًا يقف دونها. الأسواق، وما يحويه جوفها من شتى أنواع المواد الغذائية في شهر رمضان، لم تسمح لأم يوسف عبيد -وهي سيدة لعائلة لم تولد وفي يدها ملعقة من ذهب، وأم لسته أيتام- بأن تصل لتلك الأسواق، حتى لا تتحسر

نتيج للهواء التحرك». ولفت إلى أن «العبادات تؤدي رغم شح الكهرباء، فالحياة مستمرة بشكلها الطبيعي رغم كافة التعقيدات التي تحاول إسرائيلي وضعها للتغيب على الغزيين».

أسعار مرتفعة

وفي رمضان، تعج أسواق غزة بالبضائع التي وصلت إليها من كل حذب وصوب، فمنها ما

المواطنة اعتماد ناصر قالت بنبرات تظهر إصرارها على معاندة ما فرض عليها من ظروف صعبة، إن قرارها الرمضاني هو تقليل الطعام اليومي حتى لا تضطر لوضعه في ثلاجتها المطفأة في غالب الأوقات. وفي ذات الوقت، يواظب الغزيون على شراء وتصليح المولدات الكهربائية، رغم صوتها المزعج ورائحة زيتها السيئة، إلا أنها الحل الوحيد لديهم في الإبقاء على عصب الحياة في منازلهم وأعمالهم، وتمدهم بأجمل ضوء يجمع شمل العائلة في لحظات الإفطار والسحور.

تراويح بلا كهرباء

رجال غزة ونساؤها وأطفالها اعتادوا صلاة التراويح في المساجد، ولكن تراويح هذا العام بلا كهرباء وهو أمر مزعج لمحمد المزعن أحد سكان حي النصر، فكان قراره الصلاة في منزله، فالمساجد مكتظة بالمواطنين في المساجد، ووزنه الثقيل -الذي يصل إلى 170 كيلوغرامًا- يعيقه ويزعجه في الحركة في ظل الحرارة المرتفعة وانقطاع الكهرباء، وعلى إثر ذلك، أثار الصلاة في منزله.

الشيخ رمضان الصيفي إمام مسجد بلال بن رباح بغزة، أعرب عن إيمانه العميق بقدرة الشعب الفلسطيني على قهر الاحتلال بكافة أشكاله، فمشعب فلسطين بجيد التكيف مع الواقع. ويضيف: «نقصر قليلًا في الركعات حتى نخفف على الناس، وحتى يتمتع الناس في هذه العبادة، وبدلاً من أن تكون الصلوة مترامية، فمن الممكن أن تكون بين الصلوتين مسافة أوسع حتى

حصار يحشو رماد غليونه في أحشاء الغزي، رغم محاولات عدة بكسر هذا الحصار، ومع كل قرار يخبطه يمنية ويسازا، يهل شهر رمضان على سكان القطاع بصيف تصل حرارته لحد الغليان، وإلى جانب ذلك، يسعى الغزيون للوصول إلى نهاية هذا الشهر بأمان، رغم كل المعيقات التي تحيط بهم، ودليلهم الصبر والاحتمال في ظل ظروف تستعصي على أي صبر.

مشكلة عمرها خمس سنوات

العبء الأكبر على الغزي كان الكهرباء، التي ما إن تطأ منزله حتى تغادر بعد عدة ساعات، بينما السائر بشوارع غزة يلحظ توقف «النبض» الكهربائي، فهي مشكلة بعمر يصل قرابة خمس سنوات. لكن ذلك لم يمنع المواطنة تغريد جرادة أن تضع زجاجة المياه المثلجة وإلى جانبها الخروب الرمضاني على مائدة إفطارها، منوهة إلى أن جارتها «تقرضها» زاوية من ثلاجتها التي تشغلها طيلة فترة انقطاع التيار الكهربائي على مولد كهربائي كي تضع ما تحتاجه من مياه وعصائر.

أما الثلاثيني أبو بلال التركمان، فدعا عصر يوم رمضاني عائلته وضيوفها إلى الإفطار على شاطئ بحر غزة، بعدما فاجأتهم الكهرباء بالانقطاع، فحمل إفطاره وتوجه هو وعائلته وأقاربه لأحد المتنزهات المطلة على شاطئ بحر غزة.

ارتفاع الحرارة لا يمنع حضور «الفلفل» على موائد الغزيين في رمضان

مطر الرق



الفلفل.. فاكهة المائدة الغزية في رمضان.

هذا العام، وضرورة تناول الأغذية التي تزيد نسبة السكر تدريجيًا. وحسب الدكتور شيخة، فإن الفلفل الحار، ورغم أضراره عند الإكثار منه، إلا أن له فوائد صحية إذا تم تناوله باعتدال، مثل تقوية المعدة والمساعدة على الهضم، وتحفيز الفم والمعدة والأمعاء، كما يفرز هرمونات الهضم ويحسن نكهة الأطعمة.

الغزية، فقد بحثت «الحال» عن فوائد الفلفل ومضاره، وسألت الدكتور زياد شيخة المتخصص في التغذية، الذي قال: «إن تناول الفلفل بشرائه يتسبب بأمراض كثيرة، أهمها الالتهابات في المعدة والشعور بالحرقان». ونصح الدكتور شيخة المواطنين بالابتعاد عن تناول الفلفل أو المخللات الأخرى، خصوصًا في شهر رمضان، الذي يتميز بأجوائه الحارة

أما في ظل الانقسام والحصار، ومنذ أن انقطع الأمل في العودة للعمل داخل إسرائيل، فلن تجد مواطنًا إلا ويخزن في بيته أكثر من 40 كيلوغرامًا في العام الواحد.

فوائد ومضار

ولأن الفلفل إحدى أهم السلع الزراعية في القطاع، ومن النادر أن يغيب عن الموائد

الحرارة، وبين أبو علاء، أنه تحدى أثناء عمله في إسرائيل أحد العمال على أكل الفلفل، وأنه تمكن من أكل 15 قرن فلفل، فيما أكل أبو علاء 40 قرنًا، خلال أقل من نصف ساعة، «وحينها بدأ وجهي يأخذ بالاحمرار ومعدتي بدأت تؤلمني وكدت أنفجر»، وأشار أبو علاء إلى أنه لا يعتمد على شراء الفلفل من السوق، بل يقوم بتخزين كميات كبيرة في منزله.

تخزين الفلفل في البيوت

وحسب حسن الشوبكي، صاحب محل للمخللات، فإنه لم يشاهد هذا العام إقبالاً من المواطنين على شراء المخللات، وخاصة الفلفل المكبوس، وإن أصحاب المحال يمتنون بخسائر فادحة جراء ذلك، وعزا الشوبكي ذلك إلى عملية التخزين في المنازل من قبل المواطنين، للتوفير خلال مواسم الفلفل من شهر 4 وحتى شهر 12، بالإضافة إلى إغلاق المعابر التجارية بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ويشير الشوبكي إلى أن ما يربحه من بيع غالون الفلفل لا يتجاوز الـ5 شواقل، بينما التجار الصغار وأصحاب السوبر ماركت يبيعون الغالون بـ60 شيقلاً، بينما نبيعهم إياه بـ35 شيقلاً، داعيًا السلطات المختصة لمراقبة الأسعار.

وقال الشوبكي: «لقد تعرض أحد مصانع المخللات قرب الحدود الشرقية لمدينة غزة لخسارة فادحة تقدر بـ120 ألف شيقل لعدم دراسته عملية البيع والشراء بصورة جيدة، فقد كان العمال خلال عملهم في إسرائيل لا يهتمون بتخزين الفلفل، بل يشترونه مباشرة،

«الحار، المكبوس، الأحمر والأخضر»، كلها أصناف متعددة من الفلفل يتناولها المواطن الغزي بشكل كبير، معتقدًا أنها فاتحة للشهية، ولكن المستغرب حضور الفلفل بأنواعه المختلفة على موائد الإفطار الغزية في رمضان، وإن بصورة أقل نسبيًا، مقارنة بباقي أيام السنة، على الرغم من أجواء الشهر الفضيل الحارة، والعطش الذي يسببه بعد الإفطار، بالإضافة إلى ما لا تحمد عقباه من التهابات في الجهاز الهضمي أو الحرقان أو البواسير.

محمود عكيعة، صاحب مطعم للمأكولات الشعبية بحي الشجاعية، قال: «إن إقبال المواطنين على مطعمه مرتبط بوجود الفلفل المكبوس، حيث يزداد إقبال الزبائن عند وجوده، ويقولون إذا لم يتواجد على طاولة المقبلات والسلطات». وأشار إلى أن زبائنه يتناولون وهم واقفون أكثر من «غالون» (وعاء سعته قرابة 5 لترات) كامل يوميًا. وأضاف أن تكلفة غالون الفلفل 25 شيقلاً، وأنه يشتري أكثر من 10 غالونات يوميًا لجذب الزبائن إلى المطعم، مؤكدًا أنه لولا الفلفل، لأغلق مطعمه منذ سنوات.

المواطن أبو علاء، له قصة مع الفلفل، وهي أنه لا يستطيع أن يأكل أي وجبة دون وجود الفلفل بأنواعه، مع أنه يفضل الفلفل المكبوس. وأضاف أنه كان يتناول الفلفل في إسرائيل أثناء عمله في بداية انتفاضة الأقصى المبارك، دون أن يهتم أبدًا للأعراض التي سوف تنجم عنه، من التهاب في المعدة إلى ارتفاع درجات

بعد تكاثرها بصورة لافتة

المهرجانات الثقافية والفنية: موضة وتقليد أم حاجة وإبداع؟

عبد الباسط خلف

تتابع يارا حلمي، خريجة علم الاجتماع، بقلق ظاهرة تكاثر المهرجانات في الضفة الغربية، وتحصي جديدها، وتحاول معرفة الكلفة الاقتصادية لها، مقابل ما تتركه من آثار في المجتمع والفن على حد سواء، تقول: «ببساطة، أنا لست ضد الثقافة، لكننا نبالغ كثيرًا في هذا العدد من التظاهرات الثقافية، وأخشى أن نرفع شعار (مهرجان لكل مواطن) في المستقبل القريب، ووقتها، يمكن أن ينظم المزارعون والنجارون وأصحاب المطاعم والصحافيون وعمال الحجر والمعلمون وكل فئات المجتمع مهرجانات خاصة بهم».

تكلفة باهظة

تضيف: «لو كلف كل مهرجان 100 ألف دولار، لراكمنا مبلغًا كبيرًا، ويأتي هذا في ظل حديث عن شح اقتصادي، وتشف حكومي، وأنصاف رواتب، وإغلاق مقر اتحاد الكتاب لأزمته المالية، وكل ذلك دون مردود واضح!».

من جهته، يؤكد مدير عام الفنون في وزارة الثقافة وليد عبد السلام لـ «الحال» وجود فوضى وحمى مهرجانات هذه السنة، أوقعت الوزارة في حيرة، فهي لا تمتلك سلطة عليها، ولا تسعى لذلك، غير أنها ترى ضرورة لمراجعة وتقييم المهرجانات، والتظاهرات الثقافية عمومًا، وتحليل شعاراتها، وتسعى لدعم بعضها، كما هو الحال في سببسية لإحياء مدرجها التاريخي، ولتكون دولية كمهرجان جرش وبعليك. ووفق عبد السلام، فإن محافظات الضفة شهدت وستشهد هذا الصيف ومطلع الخريف نحو 20 مهرجانًا، كـ «وين ع رام الله»، و «أيام جفناوية»، و «صفا»، و «فرخة»، و «بيت عنان»، و «أيام المنارة المسرحي»، و «فلسطين الدولي»، و «ليالي بيرزيت التراثية»، و «مرج ابن عامر»، و «الزبادية»، و «سببسية»، و «مهرجان الخس»، و «بيوس» وغيرها.

فوضى وتكرار

ويرى أن التظاهرات الفنية أخذت طابعًا واحدًا، كالتراث والرقص الشعبي، وهي ظاهرة جيدة، لكنها



مهرجان لكل قرية ومدينة

مصدر استنزاق

من جانبه، يعتقد الكاتب تحسين يقين أن الحل للتزايد غير الطبيعي للمهرجانات، أن تكون محلية، وتخلق حالة فنية وثقافية واجتماعية واقتصادية في مناطق إطلاقها، دون انتظار 20 مؤسسة وسفارة أجنبية لدعمها بمبالغ كبيرة، لأن هدفها إسعاد الناس والتخفيف من وطأة حصارهم، وتجمعهم خلال فترة الإجازة الصيفية.

ويقول في حديث مع «الحال»: «لا نستطيع إنكار أهمية الثقافة والأغاني، لكن ينبغي علينا الالتفات حول هويتنا الوطنية، دون تسييس المهرجانات، أو تحويلها لمصدر ارتزاق، بل دعمها وتنظيمها، وإعادة الحياة لروح التطوع المفقود».

ويستغرب يقين تمويل هذه المهرجانات بسخاء، في وقت لا يستطيع الكتاب نشر إصداراتهم.

تقليد وموضة

ويقر رئيس اللجنة العليا لمهرجان الزبادية للثقافة والفنون، فكتور خضر إسعيد لـ «الحال»، أن تكلفة الفعاليات التي تنفذها البلديات خلال المهرجان باهظة، وتتجاوز 27 ألف دولار تدفع من صندوق البلدية والرعاة. وهو تقليد وموضة باتت تنتقل إلى الكثير من المدن والبلدات، كما صرنا خلال التجريبتين الماضيتين نستمتع إلى الكثير من الآراء التي تنتقد دفع هذا المال، وكل ما نسعى له التعريف ببلدتنا، وإطلاق فعاليات داخلها، ورتبنا هذه السنة مع فرق وشعراء الداخل الفلسطيني.

ويقترح إسعيد، أن تتولى هيئة عليا الإشراف على المهرجانات وتخطيطها؛ هربًا من التكرار ودفع المزيد من الأموال، حتى تصبح أكثر تنظيمًا وفائدة ومتعة.

اتسمت بالفوضى، كتكرار أربعة مهرجانات في منطقة جغرافية واحدة، ونصب منصات، وحضور جمهور، وترديد بعض الفرق لأغانٍ ليست من إنتاجها، ودفع تكاليف باهظة كبناء مسرح وإضاءة وصوت، وهي مصاريف لا تترك أثرًا على الأرض، ومن الممكن اختصارها كالتفكير بإطلاق مسرح متنقل. ويوضح عبد السلام أن وزارته لا تقدم دعماً للمهرجان، وهي مهمة تقوم بها مؤسسات وشركات وبنوك وقطاع خاص، لكن تزايدها يجعل مهمة إيجاد رعاة صعبة، ولا تستطيع الشركات الخاصة الاستمرار في دعم المزيد منها.

ويختم حديثه: «بعد اغتيال جوليانو مير خميس في مخيم جنين، خشينا من ردة فعل تجاه الثقافة، فأطلقنا 40 فعالية سينمائية وفنية وأدبية في جنين، حفاظًا على مكانة الثقافة، وللإستمرار في دورها ورسالتها الحضارية».

جوليانو.. ما زال التحقيق مستمرًا!

مهند عبد الحميد

عندما سأل أحد الشبان في جنين وزيرة الثقافة عن تطورات قضية الشهيد جوليانو، احتج شخص من الحضور على تسميته بالشهيد، ودعم مسؤول محلي ذلك الاحتجاج، وأضاف: إن جوليانو هورمز للتطبيع مع الاحتلال! فخر هذا الموقف قبلة وسط الحضور، وكان عدم الرد سيد الموقف!

أن يكون جوليانو شهيدًا، فهذا يعني أنه في خندق التحرر الفلسطيني، وألا يكون جوليانو شهيدًا، فذلك يعني أنه مطبوع مع الاحتلال. من يعتبره شهيدًا، يرى في فقدانه خسارة للثقافة الوطنية الديمقراطية، ومن يرفضون اعتباره شهيدًا، يرون فيه خطرًا على ثقافة

الانغلاق والظلام والتعصب. أصحاب هذه الثقافة الظلامية يجرون بذلك بعد «لفلة الجريمة» وتقييدها ضد مجهول، بعد توفر الغطاء الاجتماعي والسياسي. الذين يعتبرون جوليانو شهيدًا وينتمون للثقافة الديمقراطية التعددية صمتوا. فهل رجحت كفة ثقافة الظلام والانغلاق العابرة للتنظيمات والحركة السياسية؟ هذا السؤال برسم المؤسسات والمثقفين والمبدعين الذين رفضوا واستنكروا ووعدوا بمتابعة جريمة الاغتيال وصولاً إلى نهاياتها العادلة، لكنهم صمتوا وسلّموا بالأمر الواقع وسحبوا أسلحتهم، حتى وهم يحيون موسم احتفالات مرج ابن عامر! هل جرى التسليم بهزيمة الثقافة الديمقراطية التنويرية في جنين؟ افتراض

جدير بوقفة مسؤولة من كل المثقفين الديمقراطيين، وقفة تفسر الصمت المريب! وتقول لنا لماذا انتقل طلاب مسرح الحرية إلى رام الله؟ ولماذا انسحب المتضامنون الدوليون من جنين؟ ولماذا تتحول الثقافة إلى طقس احتفالي دون مضمون؟

دعونا نكون صريحين في الإجابة عن سؤال: من قتل جوليانو؟ ولماذا يتم رفض التعدد الثقافي واستخدام القوة لإخضاع المختلف؟ أسئلة برسم تنظيم فتح الذي اتخذت قيادته موقفًا صريحًا ومبدئيًا ضد الاغتيال، لكن تنظيمها في جنين له كلام آخر، وبرسم القوى اليسارية المطالبة بإزالة اللباس والغموض في موقفها من الجريمة. قضية جوليانو وثقافة الإقصاء والترهيب في جنين، تستحق أيضًا رأيًا صمودنا؟

من اتحاد الكتاب، وتستحق تدخلًا جديًا من وزارة الثقافة التي تنص وثائقها على مهمة الدفاع عن الثقافة الديمقراطية التنويرية. كما أن نجاحات حكومة د. فياض التي تحدثت عن وضع حد للفلتان الأمني في جنين، أصبحت محط شك جدي بعد جريمة اغتيال جوليانو.

بقي القول إن استمرار الصمت والتعاضد مع الأمر الواقع، يعني التسليم بهزيمة ثقافة درويش وكنفاني والسكاكيني والخالدي وفدوى وأبو سلمى وإدوارد سعيد، في جنين، هزيمة ستقلنا إلى هزائم أخرى في رام الله والناصرية على شاكلة هزيمة الثقافة في غزة. فمن يرتضي بهزيمة هويتنا ورافعة صمودنا؟

وردة لـ «وين

ع رام الله 3»

جهاد الشويخ

«غريب»، قال لي الشاب الصغير وهو يتذوق الطعام الكوري في «تذوق في رام الله».

لعل التعرف على الشيء المختلف «الغريب» هو أحد الأمور التي شدتني في مهرجان «وين ع رام الله» هذا الصيف: أنشطة ثقافية مختلفة، ثقافات مختلفة، أماكن عروض مختلفة غير تقليدية.. إلخ.

بالنسبة لي، أكثر الأمور أهمية هنا: مجانية العروض، وأماكن انعقادها في الشوارع والأماكن العامة. وبهذا المعنى، يصبح المهرجان للناس عامة، وهذه، برأيي، أفضل رسالة قولها للناس: الثقافة ملك للجميع. بلدية رام الله تقول للناس صراحة: أنتم تستحقون منا، ليس فقط خدمات مادية، بل ثقافية مجتمعية مجانية مفتوحة للجميع، صغارا وكبارا على اختلاف جنسكم وأديانكم وأماكن سكنكم، بهذا المعنى، يمارس التنمية الثقافية التي ينشدها القائمون عليه، فقد شهدنا:

- أطفالاً صغارا شاركوا في العروض.
- نساء مطربات، وصبايا راقصات ولاعبات سيرك.
- أغاني ملتزمة وجدية.
- أنواع موسيقى مختلفة.
- أنشطة ثقافية متنوعة.
- إحياء قيم جدية مثل العمل التطوعي.

إن لمثل هذه الاحتفاليات والأنشطة أثارًا مفيدة، كفتح خيالات أمام الأطفال والصبايا والشباب الصغار مثل الفنون والسيرك والشعر وغيرها، وليس فقط مقاهي الإنترنت، ناهيك عن الشعور بأهمية المثابرة والجدية. صحيح أن هناك أنواعًا ثقافية يمكن أن تجد مكانها في هذا المهرجان، لكني لا أريد تحميل هذه الاحتفالية الرائعة أكثر مما تحتمل في الظروف التي تعمل بها، من طواقم ومسؤوليات وكلفة مادية. وقد أزدت فقط القول: شكرا لكل من ساهم في هذا المهرجان. شكرا لبلدية رام الله وللقائمين على «وين ع رام الله 3»، الدائرة الثقافية بشكل خاص، وإلى اللقاء في «وين ع رام الله» 4 و 5 و 6...

فوضى الإذاعات المحلية.. «بزنس» أم صحافة أم ماذا؟

ولكن بشكل يتوزع على الأطراف جميعاً بأرباح معنوية ومادية ولا يكون الربح على حساب الرسالة الصحافية.

شروط الترخيص والرقابة

وقال محمد أبو حلاوة مدير المرئي والمسموع في وزارة الإعلام: «إن الرقابة على الإذاعات المحلية تتم من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي يطبق على الإذاعات من قبل وزارة الإعلام في مجال المرئي والمسموع لحين صدور القانون بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء الذي يمنع الرقابة على وسائل الإعلام المختلفة». وأضاف أنه «لا توجد في القانون أي مادة تحدد عدد المحطات الإذاعية في الوطن، ولهذا السبب تكثر الإذاعات، والسبب الآخر هو استيلاء إذاعات المستوطنات على الترددات الفلسطينية».

وقال أبو حلاوة: «من شروط الترخيص أن توظف ما لا يقل عن ستة أشخاص ومحرر مسؤول درس صحافة أو لديه خبرة في العمل الإعلامي لا تقل عن ثلاث سنوات، ويجب أن يكون قادراً على مواكبة التطورات ولا تقل نسبة البرامج المحلية للإذاعة عن 40 % من البرامج الكلية».

ورغم أهمية الشروط التي تحدث عنها أبو حلاوة، إلا أن واقع الحال في الإذاعات يشير إلى انتهاك في أكثر من مكان لكل هذه الشروط، فالعديد من أصحاب الإذاعات يلتزم بها في مشوار ترخيص المحطة، لكنه بعد التشغيل ينطلق في أرباح عالمه التجاري دون حسيب أو رقيب.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)



الأثير بحاجة إلى ضبط إيقاعه.

وأجهزة البث الحديثة.

«بزنس» ولكن..

وتحدث نقيب الصحفيين الفلسطينيين عبد الناصر النجار عن واقع الإعلاميين في الإذاعات المحلية وصنف أحوالهم قائلًا: «الفئة الأولى الإذاعات الحكومية والخاصة، وواقع الإعلاميين فيها مقبول ولهم رواتب محددة، أما الفئة الثانية، فهي الإذاعات التي تستطيع تغطية تكاليفها، ولكن ليس بشكل كبير، وهذه المحطات تعطي رواتب ولكن دون الحد الأدنى المطلوب، والفئة الثالثة هي المحطات التي تصارع من أجل البقاء، وفي هذه الإذاعات تتم الإساءة لحقوق الصحفيين المادية والمهنية».

ولم يعترض النجار على كون الإذاعات استثمارًا، ولكنه أكد على أهمية إعطاء الرسالة الصحافية حقها في هذه العملية الاستثمارية، بحيث يتم الاستثمار في الرسالة الإعلامية

«تذبذب مصادر الدخل وضعف التقنية ومحدودية البث وضيق المساحة المتاحة لإيصال الرسالة الإعلامية، إضافة إلى افتقار معظم الإذاعات للبرامج الثقافية، وانعدام البرامج التي تخاطب الأطفال أو تلك التي تعنى بالعمية التعليمية أو الاقتصاد الوطني».

وقال إن من أكبر المشاكل التي واجهها في عمله الإذاعي في فترات سابقة «عدم الالتزام بموعد محدد لصرف الرواتب بسبب عدم التزام المعلنين بمواعيد دفع أثمان الإعلانات». وأشار إلى أن «الطبيعة الإعلانية والتجارية في الإذاعات، كثيرًا ما تؤدي إلى توظيف بعض المذيعين أو حتى المحررين الذين يفتقدون المهنية الإعلامية والإذاعية».

وتحدث الصحفي ظاهر الشمالي عن عمله في إذاعة حزبية لمدة عام في رام الله ولمدة شهرين في إذاعة أخرى كمقدم أخبار، وكانت تجربته فاشلة بكل المعاني، لأن المسيطرين على الإذاعة في وادوالرسالة الصحافية المهنية في واد آخر. وقال: «لم أعان وحدي، بل كان معي 12 زميلًا وزميلًا تركوا الإذاعة بسبب المماثلة في دفع الرواتب ونظام العائلة الذي تكون فيه الزوجة مديرة برامج، والابن مدير أخبار، والابنة مقدمة برامج والابن مهندس صوت، ويكون المذيع والصحافي الحقيقي جسمًا دخيلًا وغريبًا في «دكان صغير لأحدهم».

واعتبر وليد نصار المدير التنفيذي لإذاعة أجيال أن «أزمة الإذاعات الفلسطينية لها سببان لهما علاقة في الإنتاج والأمر الفني، حيث إن هناك خللاً في المجال الحزمي للموجات الإذاعية»، وقال: «إنه بسبب صغر المنطقة الجغرافية لفلسطين، فإن هناك خمس دول تتنافس على هوائها بالإضافة إلى بعض التشويشات من قبرص». وأضاف أنه «من الممكن أن تصبح الإذاعات الفلسطينية منافسة للعالمية وتقدم الأفضل للمستمعين إذا تخصصت في برامج محددة وتوفرت الدعم المادي والكوادر المهنية والوسائل التقنية

موفق عميرة*

انتقد عدد من الإعلاميين البرامج والنشرات الاخبارية التي تقدمها الإذاعات الفلسطينية، ووجه هؤلاء نقدهم في الدرجة الأولى للإعلانات التجارية بكافة أنواعها وما تحمله من رسائل لا تمت بصلة للتنمية الاقتصادية أو التثقيف التجاري، هذا إلى جانب أنها تتعزز على حساب الرسالة الصحافية التي من المفترض أنها توجه تنمية اجتماعية وثقافية وفكرية في أكثر من مستوى.

وفي ظل الانتشار الكثيف للإذاعات المحلية في الأراضي الفلسطينية، حيث يزيد عدد المرخص منها عن الخمسين، إلا أن غالبيتها أصبحت «مصلحة تجارية بحتة» لأصحابها من رجال الأعمال أو السياسيين الميسورين، وهي مصلحة ربحية تمارس الجحود ضد حقوق الصحفيين والعاملين فيها.

واعتبر مراقبون ومهتمون أن الإذاعات تفتقر للدورات البرمجية الثابتة والمستقرة، وأن غالبيتها لا ينتج برامج، بل يعيد بث برامج محطات أخرى وأن البث في الأثير الفلسطيني مفتوح فقط لموسيقى عشوائية وبرامج رديئة الإعداد وأنه في برامج الحديث إلى المستمعين، يتم تجنيد عاملين من نفس المحطة وأصدقائهم وأسرههم للتواصل مع الإذاعة حتى يظهر أن للإذاعة مستمعين ومشاركين في برامجها.

لا عزاء للإذاعيين

واستعرض إياس قاسم محرر الأخبار في إذاعة «أحلى إف إم» أبرز الصعوبات التي يواجهها العمل الإذاعي في فلسطين، ومنها

عندما يفقد المارة أقدامهم وسط الزحام

صرخات الباعة في حسبة رام الله.. سيمفونية نشاز يومي برمضان

معاذ طليب*

حين تتجول في أحياء رام الله وترى مبانيها الشاهقة ومتاجرها الأنيقة، تصدق ما يقوله الأجانب عنها، من أنهم لا يشعرون فيها بالاعتراب عن مدن ولدوا وعاشوا فيها.

لكن الطريق إلى وسط المدينة يأخذك إلى «الانهيارات»، وعندما تصل إلى حسبة رام الله، تفاجئك حرب جناح طاحنة، نشاز وصراخ، وازدحام خانق يتصاعد منذ الصباح الباكر إلى أن يصل إلى ساعة الذروة قبل الإفطار، في تلك المنطقة، يعتقد الزائر أنه ضل الطريق وخرج من المدينة.

لا فراغ في وسط المدينة، فالشوارع مكتظة بالسلع، والبسطات العشوائية تحط رحالها على جوانب الطرق، وحتى تدابير الشرطة بالتخفيف من الازدحام، عبر إغلاق المداخل الرئيسية أمام المركبات العمومية والخاصة، لم تعد تجدي، والمكان بالكاد يتسع للمتسوقين في ذروة رمضان الشرائية، وهناك، إذا أردت أن تنظر إلى قدميك، فلن تستطع وسط الزحام، ووسط سيمفونية نشاز كبيرة من أصوات الباعة وصرخاتهم على المشتريين، الذين وسط هذه الانفجارات، بالكاد يفهمون عروض الباعة المصنعة.

تتعالى الأصوات في الحسبة، فالكل ينادي على بضاعته بصوت نشاز وبعبارة من وحي الحسبة وأخرى مصنعة، فعلى المدخل المؤدي

إلى الحسبة، يصرخ البائع محمود النوباني (45 عامًا) بصوت عال: «صبر الجدار تنفاته مرار.. صبر المقاومة صبر الوطنية، وحين سأله عن فحوى تلك العبارات أجاب: «أنا تاجر أشترى الصبر من قريتي بلعين ونعلين، فرغم جدار الاحتلال استطعنا أن نجلب بالصبر هنا، وبعباراتي هذه جلبت الكثير من الناس وبعث الكثير».

وحين دخلنا سوق الحسبة، التقينا إسماعيل عواودة (13 عامًا) ينادي بصوت طفولي حاد «كوشي يا انجاص.. بضاعة شغل معارض»، وعندما سأله عن إصراره على الصراخ قال: «بصوتي العالي وعبارتي هذه أجب المشتريين».

وعلق أحمد أبو شاويش (24 عامًا) وهو صاحب بسطة مانجا أن المناداة تلفت انتباه وأسماع الناس للشراء وأضاف «بأصواتنا نعرض بضاعتنا وهناك فرق كبير بين المناداة وعدمها، فقد تسبب لك عدم المناداة عزوف الناس عنك».

على الجانب الآخر، وتحت مجمع المركبات العمومية، يصطف الناس طوابير تحت مظلة كتب عليها «ملك القطايف هيو عمو عدنان»، وحين سألنا الحاج عدنان عن سبب الازدحام عنده، أجاب: «لسنا بحاجة إلى مكبرات أصوات ولا إلى مناداة، فنحن مميّزون والكل يعرفنا، ولدينا خبرة في صنع القطايف أربعين عامًا».

وأثناء تجوالنا داخل الحسبة، رصدنا الكثير من العبارات التي تنادي بصوت نشاز، فأحدهم ينادي

بأعلى صوته: «بطاطا حليب، اللي باكل منها راسه بطيب»، وأخر يمسرح صرخاته ويقول: «البندورة ما بدها تفكير ولا حسابات ولا توفير»، وبعدهما ينطلق صوت تاجر آخر عبر مكبر صوت مبجوح: «القطايف.. حرب على الأسعار.. الكيلو بثمانية»، وآخرون يصرخون: «حلو المايا، أشقر وحليوة العنب، سويده حلو، أبو نملة الموز، أكلة والوداع يا بامية»، وغيرها من العبارات التي تنفجر كلما خرج المصلون من مسجد البيرة الكبير.

في باحة الحسبة القريبة من المسجد يقف طفلان، يصرخ أحدهما وينادي «كيلونص فقوس بعشرة»، فيضع الآخر يديه على فمه ويصرخ: «كيلو التين ب12»، وعندما يصرخ تاجر مسن: «شوال البطاطا بعشرة»، فينفسه تاجر جار بالمناداة والصراخ: «ابسبعة.. شوال البطاطا بسبعة»، ويتندر تاجر القرنبيط ويهتف: «الزهرتين بخمسة.. إوعى حد يقولك الوحدة بخمسة».

ولا يقف الأمر عند الأصوات النشاز فحسب، بل يتطور الأمر إلى خلافات وشجارات بين الباعة، بين بعضهم بعضًا، ومع المشتريين، ومع الشرطة أحيانًا.

واشتكى مشترون كثير من سوء معاملة الباعة لهم، وقالوا إنهم يسمعونهم ألقاظًا بذية إذا ما احتجوا على الأسعار أو جودة السلع، واتضح لنا الأمر عندما سمعنا تاجرًا ينادي شاتما آباء الناس: «3 ملفوفات بخمسة، ويلعن أبو اللي ما



بدو يشتري».

وروت لنا هالة محمود (46 عامًا) قصة حدثت معها عندما توجهت لشراء المانجا فسألت عن سعرها وتحسست إحدى الحبات وقالت للبائع إنها طرية، فقابلها بالشتيمة، وتدخلت أم سائد (47 عامًا) بالقول: «هناك سوء تعامل من أصحاب البسطات، فهم يريدون إرغامنا على الشراء، ما يوقعنا في الخجل أمام المارة».

وقال نبيل كسواني (40 عامًا) إن «النظافة تكاد تنعدم في الحسبة، فالكل ينادي بصوت

عال ويتطير من أفواههم البصاق على البضائع التي ناكلها».

في الحسبة، كل شيء مخالف للجمال والذوق، وما أوردناه يبقى غيضًا من فيض تفص به أكثر الأمكنة اتساحًا، ولكن المؤسف أن هذا المكان تأخذ منه العائلات أغلب طعامها.

لسنا في وارد تحميل أحد مسؤولي الخلل، فقط أردنا عرض هذه الصورة عن المكان.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

خريشة: راسلت «المالية» و «الرقابة» و «الكتل البرلمانية» ولم أتلق ردًا

يقول النائب المستقل خريشة: تابعت القضية بنفسني منذ أكثر من شهر، وراسلت وزارة المالية، ومؤسسات أخرى كهيئة الرقابة التي يترأسها رفيق النشقة (أبو شاكر)، والرقابة المالية والإدارية، ومختلف الكتل البرلمانية، ولم أتلق أي رد من أي من هذه الجهات، متعهدًا أن يواصل مساعيه لتبيان حقيقة هذه الأرقام.

وأضاف خريشة: «فوجئت حين قرأت هذه الأرقام في صحيفة الحياة الجديدة، واتصلت بإدارة الصحيفة وعدد من الصحافيين فيها، وأكدوا لي أنها تستند لوثيقة رسمية صادرة عن وزارة المالية. اتصلت بعدد من أعضاء المجلسين الوطني والمركزي، لعل الالتباس في رقم المستحقين للرواتب من نواب التشريعي ذهب باتجاههم، فأكدوا أن رواتبهم يتقاضونها عبر منظمة التحرير الفلسطينية، وليس السلطة.

ويضيف خريشة في حديث مع «الحال»: «هناك 88 نائبًا في المجلس الماضي، 70 منهم يتقاضون رواتب تقاعدية، وعدد أعضاء المجلس الحالي 132، من بينهم 30 أو يزيد في غزة لا يتقاضون رواتب منذ الانقسام، وبالتالي، ووفق المعطيات التي تتحدث عنها الوثيقة، هناك 155 شخصًا يتقاضون رواتب بصفتهم نوابًا، وهم ليسوا بنواب، وهو ما يدفعنا للاشتباه بخلل ما في آلية صرف الرواتب، أو شبهة فساد ربما، إن صحت هذه المعطيات».

ويواصل: «تم رفع رواتب نواب المجلس التشريعي من 1500 دولار إلى 3000 دولار قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية المجلس الأول، وهو راتب مستحق وفق القانون، لكن هناك العديد من المبالغ التي يمكن أن تشكل استنزافًا لموازنة السلطة، من بينها مكاتب النواب، وعديد النثرديات كنفقات السفر، والتنقل، وغيرها، وهذه يجب أن

تتوقف، خاصة أن المجلس التشريعي معطل منذ سنوات. الرواتب من حق النواب، وبالتالي، لا يجوز منعها عن البعض، خاصة أن أعضاء التشريعي، ووفق القانون، يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الوطنية، وليس من أي حركة أو فصيل أو حزب سياسي».

ويؤكد خريشة أنه «مع تعطل المجلس التشريعي، غابت الرقابة على السلطة التنفيذية، وبالتالي، لم يعد هناك من يراقب الموازنات أيضًا، فلا النواب ولا المواطنون يعلمون شيئًا من كيفية صرف الأموال، وحجم الديون المتراكمة على السلطة، وغيرها، وهذا بسبب غياب الرقابة، الذي جاء لغياب التشريعي».

إبراهيم خريشة: عدد من يتقاضون رواتب 160 نائبًا فقط

من جانبه، وجه مدير عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة، رسالة إلى رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة أشار فيها إلى حرص المجلس على حرية التعبير والرأي والرأي الآخر، مؤكدًا أن «ما نشرته الصحيفة جاء بصورة مخالفة للقانون والواقع والأصول الصحافية، ودون التأكد من صحة المعلومات أو مطابقتها للواقع، أو مصدر تلك المعلومات».

واستهجن التشريعي حديث التقرير عن 325 نائبًا، وأن عدد الذين يستحقون فقط 203 نواب، «لأن مجموع أعضاء المجلسين عام 1996 و2006 لم يصل إلى هذا المجموع، فمجموع عدد النواب الذي يتقاضون «مكافآت» 160 نائبًا، بينهم 101 نائب من الدورة الحالية، و59 نائبًا من نواب المجلس السابق»، مشددًا على أن مصطلح «مكافأة» هو الأقرب إلى الصواب لما يتقاضاه النائب من مصطلح «راتب».

من الجدير بالذكر أن «الحال» حصلت على قائمة من المجلس التشريعي بأسماء من يتقاضون

«مكافآت» من النواب الحاليين والسابقين، وعددهم 160 نائبًا، وتصل فاتورتهم الشهرية إلى 1,086,581 شيقلاً. وقد خلت القائمة من أسماء نواب كتلة التغيير والإصلاح من قطاع غزة، فيما أثبتت أسماء نواب الكتلة من الضفة.

الصالحى: وضع المؤسسة التشريعية طارئ وغريب

من جهته، حذر الصالحى، من «ميل متنامٍ موجه بطريقة أو بأخرى لإثبات عدم جدوى المؤسسة التشريعية الفلسطينية، وهو ما انعكس في اتفاق حركتي فتح وحماس في تجاوز المجلس التشريعي فيما يتعلق بمنح الثقة للحكومة المزمع تشكيلها، إثر اتفاق المصالحة في القاهرة»، مشددًا على خطورة ذلك باتجاه تكريس هيمنة السلطة التنفيذية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة».

وأشار الصالحى في حديث مع «الحال» إلى أن «التذرع بأسباب اقتصادية يبررها البعض بمبالغ ضخمة تصرف على نواب التشريعي الحاليين والسابقين، لا يصب في صالح تعزيز المجلس التشريعي وتقويته وتصلبيه، بل في إطار مزيد من تفسخه».

وكشف الصالحى عن أن «راتب عضو المجلس التشريعي الشهري 12 ألف شيقلاً، وهو يوزاري راتب الوزير، وهذا لا يتعارض مع القانون، في حين أن سيارات النواب اشتروها على نفقتهم الخاصة، وهي معفاة من الجمارك، وهذا أمر اعتيادي لأعضاء البرلمانات في عديد دول العالم، في حين لا تتكفل السلطة الوطنية بأية مبالغ تتعلق بصرف محروقات أو بدل صيانة لهذه السيارات، أما تكاليف الهواتف النقالة، فهي على نفقة النواب أنفسهم».

وقال الصالحى: «في الأساس، هناك راتب تقاعدي، وفق القانون، للنواب السابقين، وبالتالي،

فسواء اعتبر النواب الحاليون شرعيين أم لا - وهم شرعيون ما لم ينتخب مجلس تشريعي جديد - فلن تنقطع رواتبهم، بل قد تقل قليلاً. لا يعقل أن يترك النواب الحاليون والمتقاعدون إلى حال سبيلهم، ليبحثوا عن أعمال جديدة. هذا أمر خطير، قد يضع البعض تحت طائلة الابتزاز، أو الإغراء المادي، ما من شأنه الإضرار بالقضية الوطنية بالعموم».

وأضاف الصالحى: «الأساس بنواب المجلس التشريعي العمل، لكن الأوضاع التي نشأت بعد الانقسام هي التي عطلت أعمال المجلس التشريعي المنتخب. الوضع الحالي للمؤسسة التشريعية الفلسطينية طارئ وغريب، وليس هو الأساس، لكن هذا لا يعني، وتحت أية مبررات، القضاء على المؤسسة التشريعية الفلسطينية. الحل، برأبي، يكمن في تجديد شرعية المؤسسة التشريعية والنظام السياسي الفلسطيني برتمته عبر صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة».

شاهين: نواب يعملون وأخرون لا يعملون

المحلل السياسي خليل شاهين، أشار إلى أن «المشكلة الأساسية تكمن في تعطيل عمل المجلس التشريعي بعد الانقسام بقرار سياسي من حركتي حماس وفتح». وقال: «لا يمكن القول إن جميع النواب لا يعملون، هناك من يعمل عبر لجان العمل البرلمانية في الضفة الغربية، التي تحاول القيام بشيء من الدور المناط بالمجلس، وهناك جلسات تعقد في غزة لا تعترف السلطة بشرعيتها. على العموم، نواب التشريعي يملكون الحصانة، ولا يجوز المس بحصانتهم، خاصة أن من شأن ذلك الإخلال في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية».

ويضيف شاهين: «صحيح أن هناك نوابًا لا يفعلون شيئًا، وبالتالي لا يستحقون الأموال التي

تصرف لهم، لكن هذا لا يعني تجريدهم من حقوق كفلها لهم القانون. المخرج برأبي، يكمن بتفعيل المجلس التشريعي وفق ما اتفق عليه في القاهرة (اتفاق المصالحة)، في الرابع من أيار الماضي، وهو ما لم يحدث حتى الآن، حيث لا تزال المصالحة، حيزًا على ورق ليس إلا».

زكارنة: ليس ذنب النواب منعهم من العمل

أما نقيب الموظفين العموميين، بسام زكارنة، فقال: «إن كثيرًا من نواب التشريعي يواصلون أعمالهم عبر لجان مختلفة حتى يومنا هذا، وبشكل دؤوب وفعال. يجب أن يكون النواب على رأس الأولويات، فتحسين أوضاعهم، ودعمهم، يعني السعي باتجاه إعادة الاعتبار لدور المجلس التشريعي».

وأضاف زكارنة لـ «الحال»: «أعضاء المجلس التشريعي، يدافعون عن حقوق المواطنين، وإن كانت الظروف منعتهم من القيام بدورهم بفعالية، فهذا ليس ذنبهم، وما ينطبق عليهم الآن، وهو ظرف مؤقت، ينطبق على الوزراء وكلاء الوزراء السابقين والعسكريين المتقاعدين، وجميعهم يستحقون رواتبهم، وفق القانون».

جدير بالذكر أن قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004 حدد راتب (سماها القانون مكافأة شهرية) لرئيس المجلس التشريعي بـ4000 دولار، والنائب بـ3000 دولار. كما يخصص القانون لرئيس المجلس وعضو المجلس ورئيس الوزراء والوزير الذي يمارس المهمة لأول مرة مبلغًا بدل تحسين أوضاع بقيمة 15,000 دولار يصرف مرة واحدة في حياته بغض النظر عن مدد الولاية. ويشير القانون ذاته إلى أن الحقوق المالية الأخرى لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي تحدد بقرار يصدر عن المجلس، يعمل به بعد إقراره في إطار قانون الموازنة العامة السنوي.

مستشفيات غزة.. إهمال قاتل والفراغ القانوني يحمي المستهترين

نسرین الرزايئة

الإهمال الطبي أو الخطأ الطبي، وجهان لعملة واحدة تعني الألم لقصص إنسانية يدفع فيها الضحية «المريض» ثمنًا قد يصل أحيانًا حد الموت، والسبب إهمال واستهتار بعض الأطباء في أداء واجبهم المهني والإنساني بحق مواطنين منحورهم كامل الثقة، فخانوا الأمانة واستهانوا بما أوتوا من علم وعمل.

خطأ وإهمال

دخلت أم محمد الصيدلانية (40 عامًا) مستشفى الشفاء لإجراء عملية ولادة قيصرية، أجريت لها العملية واحتضنت طفلها الصغير بسلام، وبعد يومين عادت لمنزلها، لتذهب عصر ذلك اليوم إلى مستشفى كمال عدوان في شمال غزة، بعد أن شعرت بالألم الشديد وانتفاخ في حجم البطن. سارع والدها الطبيب بإجراء فحوصات وصور أشعة للبطن لمعرفة سبب الانتفاخ، فظهرت نتيجة الصورة أن هناك انسدادًا في الأمعاء، وكادت تفقد حياتها بسبب إصرار المستشفى على استدعاء الطبيب اللذين أجريا لها العملية.

عبث بحياة الأبرياء

القيت مهمة استدعاء الطبيب على كاهل الأهل وليس على إدارة المستشفى، وبدأت مفاوضات الطبيب من الساعة السادسة مساء

وحتى الواحدة بعد منتصف الليل. وبعد أن أخبر أهل المريضة الطبيب نيتهم التوجه إلى القضاء، حضرا أخيرًا عملية الاستكشاف، ليتبين أن الطبيب الذي أجرى عملية الولادة قام بعمل غزة في الأمعاء، ما أدى إلى انتفاخ وآلم شديدة في البطن وبداية «غرغرينة» في أمعاء المريضة نتيجة عدم تدفق الدم إليها. ويقول زوجها إن الأطباء أخبروه أن عملية فك الغرزة من الأمعاء كانت صعبة جدًا وخطيرة وأن المريضة نجت من الموت بأعجوبة.

رفضت أم محمد وزوجها تقديم شكوى بحق الطبيب، لأنهما -حسب قولهما- لا يرغبان بالدخول في قضايا ومشاكل مع أحد.

الداخل مفقود والخارج مولود

قصة شبيهة بسابقتها ولكن الظروف اختلفت، فقد ذهبت منال الترك (32 عامًا) برفقة زوجها لطبيبها الخاص حين شعرت بتعب شديد، بعد أن هلك جنينها في الشهر الثالث من حملها به، حسب الكشف الطبي الذي أجراه لها طبيبها، فأدخلت إلى غرفة العمليات وخضعت لعملية تنظيفات، وأثناء إجراء العملية، حدث ثقب في الرحم خرجت منه الأمعاء، فقام الطبيب بإرجاع الأمعاء إلى مكانها وإغلاق الجرح حسب أقواله لأهل المريضة.

بعد خمسة أيام، طرأت تغييرات على جسدها من ارتفاع في الحرارة وتقيؤ وانتفاخ في البطن، فأعطاها الطبيب علاجًا ومضادًا حيويًا وأمر بخروجها

من المستشفى بحجة أن وضعها تحت السيطرة وأن حالتها الصحية في تحسن. وبعد وصولها المنزل شعرت بالألم شديدة، ما استدعى نقلها إلى مستشفى الشفاء، فقرر الأطباء هناك ضرورة خضوعها لعملية فورية لاستكشاف البطن، ليتبين بعد تلك العملية أن هناك قطعًا في الأمعاء الدقيقة بما يقرب 20 سم ومقدار 5 لترات صديد داخل البطن. لم تتحسن حالة منال بعد إجراء عملية توصيل الأمعاء وتنظيف البطن، فقد تسمم دمه وتوفيت بعد ثمانية أيام.

يقول سعيد الترك والد منال إنه تقدم بشكوى لوزارة الصحة، فأخبره مسؤولوه أن المستشفى الذي أجرى العملية لابنته خاص، ولا يتبع إداريًا لوزارة الصحة، فتقدم بشكوى أخرى إلى النائب العام، ويضيف: «منذ العام 2006 وحتى الآن لم يتخذ أي قرار بحق من قتل ابنتي وجعل أطفالها الخمسة بلا أم». ويردف: «بعد شهر، هناك جلسة بيني وبين الطبيب في المحكمة وأثق تمامًا أن الطبيب لن يحضر كعادته وأنا فقدت الأمل في القضاء».

الشهيد حي يرزق

أدخل أبو حسام (35 عامًا) إلى ثلاجة الموتى بمستشفى أبو يوسف النجار هو وشقيقاه واثان من أبناء شقيقته بعد أن قُصفت النفق الذي يعمل به بصاروخ من قبل طائرات الاحتلال بتاريخ 2011/4/12. بعد خمس ساعات داخل ثلاجة

الموتى أخرج الأطباء الشهداء الخمسة ومن بينهم أبو حسام، لتسليم الجثث لذويهم قبل مواراتهم الثرى، وفجأة صرخ أحد المرمرضين المرافقين للأطباء بأن هناك شهيدًا حيًا من بين الخمسة ويجب إنقاذه. رفض الأطباء الإنصات للممرض الذي أصر على موقفه وانتشر الخبر داخل أروقة المستشفى ليحضر أهل الشهداء مهديين ومطالبيين بإنقاذ حياة ابنهم. انصاع الأطباء لطلب أهل الشهداء وتم عمل جلسات كهربائية لأبو حسام الذي عاد إلى الحياة من جديد بعد إخراج المادة السامة التي استنشقتها من الصاروخ الإسرائيلي.

يقول أبو حسام: مكثت داخل العناية المركزة ثلاثة أيام، واستخرج الأطباء المادة السامة من جسدي وادعوا أنهم سيرسلون عينة لمعرفة نوع السم المستخدم داخل الصاروخ وحتى الآن لم تظهر أية نتائج. ويضيف: «عدت إلى الحياة بفضل الله عز وجل وبفضل ممرض نزيه ضميره حي، سامح الله من كان السبب بوضعي خمس ساعات داخل ثلاجة الموتى بين إخوتي الشهداء».

وزارة الصحة ترفض تزويدنا بإحصائيات

توجهنا إلى وزارة الصحة وإدارة مستشفى الشفاء للحصول على معلومات وإحصائيات للأخطاء الطبية خلال الفترة الماضية إن وجدت لديهم، وتم الرفض بحجة أنني لا أملك كتابًا رسميًا من الصحيفة التي ستقوم بنشر الموضوع! أحد الأطباء الذي رفض الكشف عن اسمه، قال

إن هناك أخطاء طبية تقع كل يوم داخل غرف العمليات ولكن دون دراية من أحد وحتى من إدارة المستشفى نفسه، فالطبيب يتعامل مع الحالة ويقوم بكتابة التقرير وإن كشف موضوعه، يقوم الطبيب بتعويض الضحية ماديًا، أو يتم محاسبته من قبل إدارة المستشفى دون علم أحد بالسبب الحقيقي لمعاقبته، لذلك لن تحسلي على إحصائيات ومعلومات صحيحة ودقيقة للإهمال الطبي.

فراغ قانوني

من جانبها، أكدت ميرفت النحال محامية مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن هناك فراغًا قانونيًا في جانب الخطأ والإهمال الطبي، فالقانون الفلسطيني لم يتطرق للأخطاء الطبية بشكل واضح ومباشر، ولكن هناك ثلاثة أنواع من المسؤولية حسب قانون العقوبات المعمول به في الأراضي الفلسطينية، تنزرتب على الطبيب الذي يثبت بحقه الإهمال الطبي بحق أي مواطن، والمسؤوليات هي: مسؤولية أدبية تفرضها الجهة التي يتبعها الطبيب مهنيًا أو وظيفيًا، ومسؤولية جنائية، ومسؤولية مدنية تفرضها المحكمة بناءً على طلب النيابة العامة أو طلب المتضرر.

وأكدت النحال أن المواطنين مقصرون بتقديم شكواهم لوزارة الصحة حول الأخطاء التي يتعرضون لها، نتيجة عدم وعي المواطنين بحقوقهم وخصوصًا الحقوق الصحية.

العازف سامر طوطح.. خشب وأوتار وأصابع تتحرك باتجاه العالم



طوطح في عالمه الخاص مع صناعة الأعواد.

وعندما سألناه عن الموسيقى التي يسميها أثناء صنع الأعواد، قال: «أسمع الكثير من الموسيقى، فعندما أدخل ورشتي، أنسى نفسي تمامًا، أحيانًا أقول لزوجتي سأذهب للورشة 10 دقائق، ولكن الوقت يمضي بسرعة، لأقضي ساعة ونصف الساعة أو ساعتين أو أكثر دون أن أحس بمرور الوقت». ويضيف: «يعني مجننها لزوجتي لاني بنسى حالي هون».

ويضيف: «عملي أحبه، وأعشقه، لذلك، أنا أصنع البرق والعود، وصنعت آلة الكمان أيضًا. هذا عالمي بصراحة، فأنا أعشق هذه المنطقة وهذه الغرفة، وأجد نفسي في صناعة الخشب أكثر مما أجدها في العزف والتلحين».

سامر طوطح، فنان فلسطيني يطبخ للعالمية. وتشير بصماته في الورشة وفي العزف إلى أنه بات على أدرجها، فهو صانع العود المميز والعازف الذي أشار نقاد كثيرون إلى مسيرته البارعة في فلسطين والخارج.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

طوطح لباشا أبيضًا طويلًا، وتعلو وجهه نظارة، وينهمك في عمله بلا انقطاع. زرنا طوطح في بيته، وشرح لنا كيفية صنعه العود، وقال: «قبل كل شيء، يجب أن تكون معي قوالب، قوالب أنا أصنعها، ويجب أن تكون بقياسات معينة، حتى لا يتأثر صوت العود، أحضر الأخشاب، أقصها بالماكينه، بسمك 3 ملم، وطول الضلع من الأفضل أن يكون 68 سم، وبطريقتي الخاصة، ألف الخشب على النار؛ ليصبح القالب دائريًا، وباستخدام الفارة أجعله انسيابيًا. أخيرًا، أبدأ بتكيب الضلع على الطاسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل ضلع يختلف عن الآخر».

ويبيع سامر أعواده في الأسواق المحلية، وأحيانًا في الخارج، بمبالغ مالية تتراوح بين ألفين وأربعة آلاف شيقل للعود الواحد. استمتع سامر بالعمل عصي على الوصف. فبمجرد أن يبدأ بصناعة عود، ينسى الدنيا بأكملها. ويعيش في دنياه الأخرى التي أحب وعشق في ورشته الصغيرة، حيث يصنع عوده ويسمع لحنه.

2 خلود زيدان*

كثيرون أتقنوا العزف على آلات موسيقية، ولكن العازف سامر طوطح لم يقف عند إنشاء فرقة موسيقية خاصة به وحسب، ولم تجعله الظروف يقف عند موسيقى «غفران» التي هزت مساح كثر من الدول العربية والغربية التي زارها وعزف بها. بل حملته أنغامه لأن يصنع عوده الذي يعزف عليه بيده.

في حي الماصيون برام الله، وتحت الشارع الرئيسي، تنزل بضع درجات إلى بيت قديم، وعندما تقترب من المكان، تسمع أصوات شاكوش ومنشار. وعندما تدخل وتحسب نفسك في منجرة، تتفاجأ بطوطح الذي يتوسط الغرفة، وحوله أعواد خشبية بأشكال وألوان زاهية.

عندما زرناه في عالمه الصغير الخاص، لفتت نظرنا قصاصة جريدة ألصقت على الخزانة، حُط عليها «سامر طوطح يطبخ بالعالمية»، وكأنها بمثابة الأمل، الذي يدفع سامر للعمل ليل نهار؛ ليصل لحلمه. وبفرحة تغمر وجهه، يرتدي

معظمها مسروق من التراث العربي

الاستماع للأغاني العبرية.. تطبيع أم انتصار للفن



هذه الأغاني لا يزال محدودًا وقليلًا جدًا، مرجحًا ذلك لسببين، هما «كراهية الشعب الفلسطيني لإسرائيل وثقافتها، وعدم إجادتهم للغة العبرية». مشيرًا إلى أن «شعبنا أقل الشعوب العربية تأثرًا بثقافة المحتل، مقارنة بالشعوب التي غيرت لغتها بلغة المحتل، وهذا حدث في أفريقيا وأميركا اللاتينية، وفي بعض الدول العربية مثل لبنان والجزائر التي ما زالت متأثرة حتى الآن بثقافة المحتل السابق».

وعلى الرغم من ذلك، يقول اللحام إن «سبب انتشار هذه الأغاني يعود إلى حب الاستطلاع ووجود شعبنا في نطاق تسيطر عليه إسرائيل بوسائل طاغية من بث إذاعي وتلفزيوني يومي. هذا بالإضافة إلى أن بعض الأغاني العبرية سهلة التردد ويرددها البعض دون أن يعرفوا معانيها».

مع أي شيء إسرائيلي، تحت أي حجة كانت، وتحدث عن دراسة أعدتها الاتحاد حول الأغاني العبرية، خلصت إلى أن «معظمها مسروق من التراث العربي، لا سيما الأغاني اليمنية، فالفنون والثقافة الإسرائيلية لا تنفك تسرق تراثنا الفني على مدار عقود».

واستغرب الفنان سامر الصالحي لدى سؤاله عن موقفه من الاستماع للأغاني العبرية، وقال «هو في حد بسمع عبري؟»، وأشار إلى أنه لم يسمع في محيطه أغاني عبرية، ولكنه لم يستبعد أن يكون لهذه الأغاني مستمعون في مناطق القدس والأراضي المحتلة عام 1948. ولم يساوم الصالحي في موقفه في اختيار الفن أو الهوية الوطنية، وقال: «أنا أنحاز إلى الموقف الوطني».

انتشار محدود

وقال رئيس تحرير وكالة «معا»، الخبير في الشؤون الإسرائيلية، ناصر اللحام إن انتشار

الفلسطيني، إلا أنه أشار إلى أن الانفتاح والثورة في عالم الاتصالات أتاح المجال للاطلاع على هذه الأغاني، مرجحًا أن يكون حب الاستطلاع ليس إلا، أحد العوامل الدافعة للاستماع لهذه الأغاني.

كما أشار عبد السلام الذي أكد أنه لا يسمع هذه الأغاني، إلى «عدم الربط بين الأغاني العبرية والموقف السياسي، فالموسيقى لغة جميلة يسمعها الناس، والمهم أن يكون هناك قرار لدى المرء بالاستماع إلى شيء جميل»، مؤكداً في الوقت ذاته أن «الاستماع للأغاني العبرية لم يصل إلى مستوى الظاهرة الخطيرة التي تهدد الاستماع للأغاني العبرية».

أغانيهم مسروقة

وأوضح أمين سر الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين عبدالعزيز أبوهدبة موقفه بجملة صارمة وقال: «لا أوْمَن بأي تواصل أو تعايش

اللغة والفن خارج العدا

«أعشق اللفظ العبري، وأحب الموسيقى العبرية، كوني أعرف اللغة وتعاملت كثيرًا، بحكم عملي، مع الإسرائيليين». هذا ما قاله هيثم مهداوي أو الملقب بـ «الدود» بين أقرانه، وهي كلمة عبرية تعني العم أو الخال، عند سؤاله عن استماعه للأغاني العبرية. ويتفق براء يحيى مع هيثم في الاستماع لهذه الأغاني، إلا أن السبب لديه يختلف حيث يقول: «أنا أشعر بالقوة عند الاستماع لهذه الأغاني»، في إشارة إلى الاقتداء بالقوي.

ويرى ثائر فؤاد أن «العبرية لغة شرقية جميلة ولا ترتبط بالاحتلال، فهي لغة أنبياء قبل أن تكون لغة احتلال، وأي فن يمكن احترامه وإن كان صادرًا عن لغة عدو».

تطبيع مع الاحتلال

على عكس ما سبق، يقول سائد الأقرع: «الدينا لغة كافية ومطربون عرب بالمئات، فلماذا لا نسمعهم، وكيف يستمعون لأغان لا يفهمون كلماتها؟» ويضيف أن «الاستماع للأغاني العبرية هو ترويج للاحتلال، وتطبيع مع فنون الدولة العبرية، التي هي دولة الجريمة بحق شعبنا».

ولأمجد مزهر رأي مشابه للرفض، فهو يقول: «أشعر أن الذين يسمعون هذه الأغاني منقسمون ثقافيًا، فكيف يسمعون أغاني المحتل، وهم لا يعرفون أصلًا معاني هذه الأغاني».

ويعلق محمد شعيب على القضية متهمًا على المستمعين «المتعبرين» بالقول: «مش حلوة في حق فلسطين.. عيب». ويعتقد أن عددًا كبيرًا من الشبان يسمعون لهذه الأغاني من أجل التباهي والاستعراض بين الناس.

الموسيقى والسياسة

الفنان وليد عبد السلام من دائرة الفنون في وزارة الثقافة قال إنه لا يملك أي فكرة عن مدى انتشار الأغاني العبرية بين الشباب

2 عواد الجعفري*

خارج السياسة وتحت أهداب الطرب، كثيرًا ما يتم إحياء حفلات أعراس صاخبة أو في الفنادق بأغان عبرية انتشرت وتسمع من حين لآخر في الشارع الفلسطيني، فالأغنية العبرية «لاما لو» وتعني بالعربية «لم لا»، بصوت شريف الدرزي، وهو من فلسطيني الداخل المحتل عام 48. تسجل المرتبة الأولى في الانتشار، وبيدندنها شبان كثيرون وتسمع في أكثر من مكان.

وهذه الأغنية العبرية ليست الوحيدة التي تنتشر بين المستمعين الفلسطينيين، فكثيرًا ما تمر سيارات يعلو داخلها صوت المطربة الإسرائيلية سيريت حداد، المشهورة بإتقانها الضرب على الطبله العبرية وترديد أغاني أم كلثوم.

على موقع «يوتيوب»، شاهد أغنية «لاما لو»، باسمها العربي، أكثر من 150 ألف شخص، كما أن هناك فيديوهات عبرية لمطربين يهود سجلت ما يزيد على ربع مليون مشاهدة تحت كلمات بحث مثل «أغاني عبرية جميلة»، ومعظمها يعود «لإيال جولان» و«سيريت حداد» و«موشيه كوهين»، وهم يهود شرقيون يندرون من اليمن ومصر.

في الأغاني والفنون، تتداخل المسافات، وتلغى الحدود، ويفتح أفق إنساني قد لا يعبر عن كل التفاصيل، فالمستمعون للأغاني العبرية يقولون إن الموضوع لا علاقة له بالاحتلال أو بالبعد الوطني، إنما هو مجرد استماع واستمتاع. وعندما نوه إلى أن المغنين والمغنيات ربما يكونون جنودًا في خدمة الاحتلال، تصدمهم الفكرة ولا يعلقون، وربما لا يكتثرون.

استطلعنا آراء عدد من طلبة جامعة بيرزيت حول استماعهم للأغاني العبرية، وموقفهم منها، وتباينت إجاباتهم بين مؤيدين ومعارضين يرفضون حتى الفن الصادر عن الدولة العبرية «دولة الاحتلال».

في ظل منافسة شرسة أمام إنتاج المستوطنات

العنب الخليلي.. «آخر أيامه ودعوه»

منجد أبو شرار*



عنب الخليل يشكو الإهمال والحصار.. وعنب المستوطنات يملأ الأسواق.



«آخر أيامه ودعوه» هي إحدى العبارات التي يستخدمها تجار العنب لتشجيع الناس على شرائه في آخر الموسم، بعد أن تكون السوق قد اشبعت منه، وبعد أن يكون الناس قد حولوه إلى أشكال جديدة من الغذاء، كالمربى والدبس والملين والزبيب وغيرها. والعنب، في كل أيامه، كان خير ما جادت به أرض فلسطين، لكننا اليوم نستخدم تلك العبارة إيداناً بدخول هذا المنتج الوطني مرحلة خطيرة تستدعي القول بجديته إنه في آخر أيامه ويشرف على الانقراض، في ظل دخول العنب الإسرائيلي للأسواق الفلسطينية.

تقول الإحصاءات إن مساحة الأراضي المزروعة بالعنب في الضفة وقطاع غزة بلغت قبل عشر سنوات قرابة 66 ألف دونم، وتناقصت هذه المساحة لتبلغ اليوم 42 ألف دونم، ويقدر نصيب محافظة الخليل من هذه المساحة 70%. لكن عنب الخليل الآن يُن تحت منافسة شديدة مع عنب يأتي لأسواقنا من المستوطنات ومن داخل إسرائيل، ينافس في السعر وكثافة الإنتاج والتعليب وتعدد الأنواع.

ويؤكد عضو الاتحاد التعاوني الزراعي في مدينة الخليل طاهر أبو ريان أن «تناقص مساحة الأراضي المزروعة بالعنب في الخليل عائد إلى إجراءات الاحتلال التي تضيق على المزارعين في عملية التسويق، وكذلك بسبب مصادرة الأراضي الزراعية وإقامة المستوطنات عليها، بالإضافة إلى الظروف البيئية الصعبة، التي لا تساعد على إنتاج العنب بشكل يغطي تكاليف العناية به».

وتحدث أبو ريان عن أيام مجيدة لعنب الخليل، وقال إنها باتت من الماضي، وعدد من أنواع العنب الخليلي: «الدابوقي، والبيروتية، والسلمية، والحلواني، والشامي، والجندلي، والمراوي، والشيوخ، الذي انقرض ولم يعد له وجود».

شروط تصدير تعجيزية

ويعاني مزارعو العنب في محافظة الخليل من العديد من المشاكل، إذ يقول المزارع محمد الرجبي: «لقد أنهكتنا شروط الاحتلال التعجيزية في تصدير منتجاتنا، وتحديدًا فيما يسميه الإسرائيليون فحص نسبة السمية، وغالبًا ما تكون النهاية تلف العنب في الشاحنات أثناء محاولتنا تصديره إلى غزة أو الأردن». ويضيف: «كذلك نعاني من ارتفاع أسعار المبيدات والأدوية الزراعية التي كثيرًا ما نستخدمها، على أمل أن تكون مفيدة للعنب، ونكتشف في النهاية أنها منتهية الصلاحية وهذا بسبب غياب الرقابة على الأدوية».

أما المزارع محمد بدوي، فيقول: «لقد أدى تدني أسعار العنب وزيادة تكاليف العناية به إلى تضائل إنتاجه، كما أن بعض المزارعين وجدوا في تجارة أوراق العنب ربحًا أكثر من المتاجرة بثماره، وهو ما انعكس على ضعف ثمره العنب وأدى إلى تراجع إنتاجية الشجر». ويقول أحمد، وهو أحد تجار العنب: «إن التجار يضطرون إلى استيراد العنب الإسرائيلي حتى يكسبوا السوق، لأن العنب الخليلي ينضج في وقت متأخر مقارنة بالعنب

الإسرائيلي، والفرق في الريح بين كلا الصنفين ليس بالكبير، والناس عادة لا يسألون عن أصل العنب، وما إذا كان فلسطينيًا أو إسرائيليًا، إلا أن هناك من يطلب العنب الخليلي خصيصًا، بغض النظر عن ثمنه». وعن أسعار العنب واحتمال أن تكون عاملاً حاسماً في الشراء، يقول التاجر سائد عيساوي: «العنب الخليلي أغلى، وهذا ما يدفع الناس إلى شراء العنب الإسرائيلي، ومعظم الناس اليوم يسألون عن ثمن العنب قبل نوعه، وذلك لسوء الأوضاع الاقتصادية».

دعم مزارعي العنب

ويؤكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك الفلسطيني د. محمد شاهين أن «العنب هو ثاني أكثر المنتجات الزراعية الفلسطينية تضرراً بسبب عنب المستوطنات، إذ تعتمد السياسة الإسرائيلية إلى إغراق أسواقنا بعنب المستوطنات بأسعار متدنية وفي وقت يسبق نضوج عنب الخليل، المزود الرئيسي لفلسطين بالعنب، الأمر الذي يضعف سوق العنب الخليلي والطلب عليه».

ويضيف شاهين في حديث مع «الحال»: «للأسف،

لا نملك أية صلاحيات قانونية للتعامل مع مستوردي عنب المستوطنات، إذ إن هذا دور وزارة الاقتصاد الوطني، أما دورنا، فهو الارتقاء بوعي المواطن بضرر منتجات المستوطنات وفضل مردود العنب الخليلي على الاقتصاد الوطني، كما أننا حاولنا دعم مزارعي العنب من خلال تزويد المزارعين بأشتال عنب من أصول أميركية معدلة وتخفيض أسعار الأشتال من 12 شيقلاً للشتلة الواحدة إلى 3 شواقل».

ويشير مدير دائرة البستنة في وزارة الزراعة صلاح البابا إلى أن «اعتداءات المستوطنين على المزارعين وحقولهم ساهمت، إلى حد كبير، في تراجع إنتاج العنب الخليلي، وكثيرًا ما قام المستوطنون بفتح مياه مجاري المستوطنات على كروم العنب، خاصة في بلدة بيت أمر شمال محافظة الخليل، أضف إلى ذلك قيام الإسرائيلييين في الفترة الأخيرة بزراعة أصناف شبيهة بالعنب الخليلي في الأراضي التي استولوا عليها في منطقة جنوب الخليل، كل ذلك بهدف الاستيلاء على سوق العنب الفلسطينية والتحكم فيها».

طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت (مادة تدريبية)

بدي شعبي يتحرر

د. وداد البرغوثي

الوحدة الوطنية باتت موضوعاً مؤرقاً لكل الناس في هذا البلد. قبل أيام، كنا في عرس، والأعراس والمناسبات، وإن كانت اجتماعية خالصة، إلا أنها دائماً، ورغم محاولة التعبير عن الفرح أو المشاركة في الفرح، تعكس قلقاً ما، وتعبر عن هم عام من خلال الأغاني والطقوس. فتحفل البيوت بصور الأسرى والشهداء، وتحفل الزينة بالأعلام، وتحفل الأغاني بالكلمات المعبرة عن نبض الناس.

انطلقت النسوة بالغناء، وكما هي العادة، يطيب لهن دائماً أن يغنين الأغاني الوطنية، إحدى الأغنيات التي ارتجلتها منذ السبعينيات تقول:

«ذهب ما بدي ذهب.. ولا اسواره ملوية

بدي شعبي يتحرر.. ويصير له دولة وهوية

ذهب ما بدي ذهب.. ولا اسواره مبرومة

بدي شعب يتحرر.. ويصير له دولة وحكومة».

يشدّ التصفيق وتعلو الأصوات، لكن صوت إحداهن يرتفع بـ «بدي شعبي يتوحد.. ويصير له دولة وحكومة». تنظر لها المغنيات، ولسان حالهن يقول إنها تتلمس الأولويات. ويقلن بصوت واحد: «بدي شعبي يتوحد.. إلخ». أما أن تختزل كل هذه وتتحوّل إلى مطلب أكثر إلحاحاً وهو الوحدة، فهذا مؤلم جداً. والأكثر إيلاماً أن القادة لا يرون ما يراه شعبهم. يتفقون في أحسن الحالات برعاية أو بوصاية طرف ثالث، في كل الأحوال كانت مصر هي الوسيط، يتفقون على المبدأ بحضور الراعي والوسيط، ثم يختلّفون على أبسط التفاصيل فيما بعد. هذا مؤلم.

بمقدار ما هو جميل هذا الالتفات الشعبي التلقائي، بمقدار ما هو مؤلم. منذ بدء الثورة، والمطلب هو النصر والتحرير والدولة والحكومة والهوية والعودة.. إلخ. أما أن تختزل كل هذه وتتحوّل إلى مطلب أكثر إلحاحاً وهو الوحدة، فهذا مؤلم جداً. والأكثر إيلاماً أن القادة لا يرون ما يراه شعبهم. يتفقون في أحسن الحالات برعاية أو بوصاية طرف ثالث، في كل الأحوال كانت مصر هي الوسيط، يتفقون على المبدأ بحضور الراعي والوسيط، ثم يختلّفون على أبسط التفاصيل فيما بعد. هذا مؤلم.

استبدال الأهداف والاستراتيجيات بحد ذاته مؤلم ومخجل. فالخلاف دائماً يأتي على حساب الأهداف الكبيرة والنبيلة والمشروعة. والله عيب يا قيادتنا. فإن تكون الوحدة مطلباً، هذا معناه أن المطالب الأخرى ستؤجل إلى حين لا نعلمه. إلى هذا الحد تهنا وفقدنا البوصلة والاتجاه.

لنعد فقط إلى هدف كل فصيل عندما تأسس ونسأل أنفسنا: لماذا ومن أجل أي هدف وماذا حققنا؟ فقط فلننظر إلى ذلك بإخلاص، بعيداً عن الذات الشخصية والذات الحزبية، بنظرة لها اتجاه واحد هو الذات الوطنية. وليعد نبض الشارع إلى هدف التحرير، ولتعد الأغنية إلى سابق عهدها قبل التحرير.

فتية غزيون يقفزون على قسوة الظروف لاحتراف الجمباز

خليل الشبر



شاطئ البحر هو قاعة التدريب!

حركات رقص «بريك دانس» المعقدة، وأصبحت نقدم عروضاً مدفوعة الأجر خلال «حفلات الزواج» الشبابية بغزة، كما أنني صرت مثلاً مدرباً للجمباز في ناديين هما غزة الرياضي ولبد، إلا أنني تركت التدريب بهما بسبب ضعف العائد المادي وقلة الإمكانيات. يرغب هؤلاء الفتيان، الذين يمضون بخطواتهم الأولى نحو الشباب بتطوير قدراتهم في لعبة الجمباز، ورغم كافة المعوقات التي تواجههم، ما زالوا مستمرين في طريقهم تحت شعار: لا يأس مع «الجمباز».

كما أن مصطفى مارس الرياضة لفترة من طفولته. يكمل إسلام: «كان لا بد من تدريب زملائي على شيئين: أولهما تقوية المفاصل ورفع قدرات عضلات عينيها في الجسم لممارسة الجمباز. كما أنني دربتهم على أهم سر في هذه اللعبة: التناغم مع إيقاع الحركات، وهو الذي يمكننا من تعلم رقصات «البريك دانس» ورياضة «الباركور» فيما بعد، وعبر مقاطع الفيديو الموجودة على الإنترنت أيضاً».

نظر إليهم بهدوء، قبل أن يقول للفريق: «هيا! أروني ما الذي يمكنكم فعله». كان الأمر سهلاً بالنسبة لهم، إذ إنهم كثيراً ما قاموا بعروض لحركات الجمباز، لكنهم هذه المرة أمام سامي محمود، أحد أهم لشخصيات في اتحاد الجمباز بقطاع غزة، والذي قدموا إليه من أجل تقديم الدعم لهم أيًا كانت طبيعته، فطلب منهم أن يروه قدراتهم.

يعقب صابر على هذه النقطة بالقول: «لقد تطور أداءنا وقتها إلى حد كبير وبدأنا نمارس

تقوم بتدريبه على الجمباز ولكن دون جدوى، فقرر أن يبدأ بتطبيق تلك التدريبات والحركات فعلياً بنفسه ودون مساعدة أحد».

يقول إسلام: «شيئاً فشيئاً، استطعت أن أتقن تلك الحركات بعد جهد خرافي متواصل، حيث لم يكن عمري آنذاك يزيد عن 13 عاماً! كما أنني لم أجد أي شخص ليوجهني، وهذا كان العائق الأكبر بالنسبة لي. لكنني استطعت تجاوزه، وحصلت على لياقة بدنية ممتازة، واستطعت تطبيق التدريبات بلا أية معدات خاصة، حيث كنت أمارس هذه الرياضة على شاطئ البحر».

كان الشاطئ هو المكان الذي جمع إسلام ببقية أفراد الفريق: محمد أبو الهطل (18 عاماً) وصابر الكولك (21 عاماً) ومصطفى عبد المنعم (17 عاماً)، الذين وجدوا إسلام يقوم بحركاته البهلوانية في الهواء. يقول محمد: «الحقيقة أننا لم نكن نعرف بعضنا، لكننا أعجبنا بالحركات التي كان يقوم بها، ولما سألناه عما يقوم به، اقترح علينا الانضمام إلى تدريباته، وهكذا كان».

كان إسلام أكثرهم خبرة وإتقاناً للحركات، وبالتالي اتخذ دور «المدرّب»، وما ساعده في عملية تدريب «تلاميذه» أنهم كانوا أصلاً من ممارسي الرياضة وهوانها مثله، فمحمد تدرّب على رياضة الكونج فومنز الصغر فاكتمل لياقة بدنية رائعة، كما كان صابر ممارساً للرياضة فضلاً عن قيامه بألعاب الحواة خلال «حفلات الزواج»، كنفث النار من فمه، وحتى النوم على المسامير والزجاج المتكسراً!

«انسوا أمر الصالة أيها الفتية! عودوا إلى بيوتكم لأنها لن تفتح اليوم»، قالها المسؤول عن قاعة الجمباز الرياضية بملعب اليرموك لخمسة من الفتيان لم يزد عمر أكبرهم عن عشرين عاماً، ولكلهم يحاولون احتراف الجمباز رغم اصطدامهم بكافة الأبواب توصلد في وجوههم، لكنهم لم ييأسوا.

شاهدتهم للمرة الأولى في حي الرمال وقد كانوا يمارسون هوايتهم في الشارع الذي خلا من المارة والسيارات لاقترب الساعة من منتصف الليل. وجدتهم يقومون بحركات جمباز بارعة، عبر «التشقلب» في الهواء، أو بالقفز المتتابع على أيديهم مرات متتالية، ومن هنا بدأ تعارفي بهم.

كانوا أربعة فتيان تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والحادية والعشرين من العمر. سألتهم: «من هو مدربكم؟»، فوجئت بأحدهم لم يزد عمره عن الثامنة عشرة من عمره وهو يشير إلى نفسه بيده قائلاً: «أنا المدرب». وعقدت لساني الدهشة، فلما رأى علامات الاستغراب الشديد على وجهي، ابتسم وهو يردد بالقول: «لم أنت مستغرب؟! ليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب! دعنا نتعارف! أنا اسمي إسلام الأشقر».

بدأت الحكاية قبل أربع سنوات عندما بدأ إسلام يتابع كافة حركات الجمباز وكيفية التدريب عليها عبر موقع «يوتيوب»، وقد حاول البحث عن أنديّة

في باطنه قلعة رومانية حصينة

جبل الفريديس في بيت لحم.. معلم سياحي سرقه الاحتلال

عبدالله العدوي

القرن الوسطى يتحصنون فيها، وعلى حمامات ساخنة وباردة كانت تحويها قلاعهم ويتم إيصال المياه إليها من الأسفل.

كما توجد في الموقع أنفاق مخصصة للهروب في حالات الخطر، وحمامات بكافة لوازمها تعود إلى أيام الرومان، بالإضافة إلى بعض الكنائس التي بنيت لاحقاً في العصر البيزنطي.

يذكر أن جبل الفريديس يقع بين قريتين زعترة وتقوم ويعلو قرية الفريديس، إلا أن سلطات الاحتلال حولت منطقة الجبل إلى موقع إسرائيلي وأضافته إلى المواقع الأثرية الإسرائيلية، وعملت على تكثيف حراستها عليه ومنع الفلسطينيين من الدخول إليه إلا بتصاريح خاصة.

كما أن الاحتلال، وفي خضم خطته للاستيلاء على المواقع الأثرية، عمل على تكثيف البناء الاستيطاني في منطقة الجبل، حيث تم بناء مستوطنة «أل ديفيد» على مقربة منه، بالإضافة إلى إقامة موقع عسكري للجيش الإسرائيلي في المنطقة القريبة.

ويعتبر أهالي الفريديس أن سيطرة الاحتلال على الجبل ليست من قبيل الاهتمام به، حيث يشير المواطن موسى محميد إلى أن «الجبل ليست له علاقة بتاريخ اليهود، بل على العكس، فإن باني القصر هيرودايوس يعتبر من أعداء اليهودية، وهو الذي منع إقامة التعاليم والشعائر التوراتية أثناء حكمه لفلسطين، لكن الاحتلال يستغل الجبل وسيطرته عليه لتسهيل الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين حتى من الاستفادة السياحية من هذا المعلم التاريخي».

ويوضح أن الجبل وما يحويه من قلاع يتعرض لإهمال من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يهتم به والاهتمام به.

وتعتبر المنطقة المحيطة بالجبل من المناطق الغنية بالآثار الرومانية التي تكثر فيها المغر والكهوف والخرب التي تحوي آثاراً مهمة، وعلى مسافة قريبة منه، توجد مغارة تعرف باسم «خريطون».

يعتبر جبل الفريديس أحد أهم المعالم التاريخية في فلسطين، ويعود إلى فترة ما قبل الميلاد بسنوات قليلة، وهو أحد المعالم الرومانية التي خلفتها تلك الحضارة في فلسطين، فالى الشرق من محافظة بيت لحم يتربع بطلته العالية التي تميزه من بين الجبال التي تحويها بيت لحم، فتستشرف منه مدينة القدس والبحر الميت وجبال الأردن ومناطق أخرى، نظراً لعلوه وارتفاعه عن سطح البحر أكثر من 800م.

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن بناءه كان على يد الإمبراطور الروماني هيرودايوس، وهو الذي ارتبط اسم الجبل به، حيث يطلق عليه جبل «الهيروديون»، وفي العربية، يسمى جبل «فريديس».

والجبل عبارة عن قلعة محصنة بنيت بفن معماري عريق لتوفير الأمن والدفاع، حيث تقع داخل الجبل قلعة تحوي قصراً وبنياً أثرياً محاطاً بالأسوار، ويحتوي على مرافق وبيوت وحمامات وحدائق.

ويتميز بناء الجبل بأنه يأخذ شكلاً مخروطياً، وقد بني الجبل ومن ثم تم بناء القلعة بداخله، وتشير الروايات المحلية التي تناقلها السكان المحليون إلى أن ملكاً ظالماً كان يحكم تلك المنطقة هو الذي أجبر السكان على العمل في بناء الجبل، حيث كان السكان ينقلون الحجارة والأثربة لبناء الجبل، وهو ما كلف جهداً كبيراً، ويشير أيضاً إلى شدة الحاكم الذي أصر على بناء جبل مرتفع يضاهاه الجبال الطبيعية من حوله في ارتفاعه.

كما أن أسفل الجبل من جهة قرية الفريديس الفلسطينية يحوي آثاراً وأعمدة تعود إلى عصر بناء الجبل، وتشير الدراسات التاريخية إلى أنها آثار لحدائق أسفل الجبل الذي عني بانيه بإظهار الجانب الجمالي له، ومنه عرف الاسم العربي للجبل الذي يعني الجنة. بالإضافة إلى احتوائها على بقايا غرف وحمامات وأبراج مراقبة كان الصليبيون في



جبل الفريديس.

هكذا كنا ...

إعداد: علي بطحة

«.. وكنت أخبئكم داخل عيني

لو تنطق هذي الأصفاد

لشكت من عصيان يدي

ولنا تحت ظلال القيد

وتحت حصار العسكر

أغنيات للحقول

ضد ما يتعرض له الأبطال الفلسطينيون في أقبية الفاشست

والهجمة الشرسة على صناع الحرية..

الملصق: الحرية للسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية
الفنان العربي برهان كركوتلي 1985

للصبايا والفراشات والوطن الأخضر

نتحدى جدران السجن

ونكتب بأظافرنا شعراً

نرسم أسراب حمام».

سميح شقير

الحال

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

الإخراج: عاصم ناصر

رسم كاريكاتوري:

عامر الشوملي ومراد دراغمة

التوزيع: حسام البرغوثي

هيئة التأسيس:

عارف حجاوي، عيسى بشارة

نبيل الخطيب، وليد العمري

هيئة التحرير:

عارف الحجاوي، وليد الشرفا

وداد البرغوثي، صالح مشاركة

منال عيسى، عبدالرحيم عبدالله

علي الاغا، خالد سليم

تصدر عن مركز تطوير الإعلام

جامعة بيرزيت

هاتف 2982989 ص ب 14 بيرزيت - فلسطين

alhal@birzeit.edu

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

رام الله

مكتبة الساريسي - المنارة
سوبرماركت الامين - المصيون
سوبرماركت الاصيل - الارسل
سوبر ماركت السنايل - بيتونيا
سوبر ماركت العين - الشرفة
سوبر ماركت الجاردنز - الطيرة
سوبر ماركت ابو العم - وسط البلد

اريجا

مكتب تكسي البترا - تحت البلدية
النبر سوبرماركت - الساحة العامة
مكتبة حنتر - مركز المدينة
طولكرم
سوبر ماركت الاشقر
سوبر ماركت الصفا
محلات ابو راشد

مكتبة الجامعة - الحرس

مكتبة عيسى ابو علان - الظاهرية
مكتبة الصحافة العربية - باب الراوية
قليلية
مبني ماركت عناية
مكتبة الشنطي
مبني ماركت ابو الشيخ
المكتبة العلمية

مكتبة العجومي - جباليا

مكتبة القدس - رفح
مكتبة القدس - موقف التاكسيات دير البلح
مكتبة ابو علق - بجانب بلدية دير البلح
مكتبة عبد الكريم السقا - خان يونس
الخليل
سوبر ماركت الامانة - عين سارة
ميدان القدس - رأس الجورة

سوبر ماركت المأمون - مدخل جنين

كشك ابو سيف
غزة
مكتبة فلسطين - شارع عمر المختار
مكتبة ابن خلدون - شارع الجلاء غزة
مكتبة طيبطي - شارع فهمي بيك غزة
مكتبة الاجيال - شارع تقاطع الوحدة
مكتبة الايام - منطقة الشمال

مكتبة دعنا - شارع صلاح الدين

نابلس
المكتبة الشعبية - شارع حطين
مكتبة دار العلوم - الدوار الرئيسي
سوبر ماركت مطاوع - الخفيا
مكتبة الرسالة - شارع غرناطة
جنين
بقالة الدمج - مجمع الكراجات

بيت لحم

مكتبة عبيد الله - مركز المدينة
مبني ماركت الامل - باب زقاق
سوبر ماركت سوق الشعب - بيت ساحور
مكتبة الجامعة - بيت لحم
القدس
مكتبة البكري - شارع الزهراء
المكتبة العلمية - شارع صلاح الدين
سوبر ماركت الليداوية - البلدة القديمةالسادة القراء، يسر مركز
تطوير الإعلام بجامعة
بيرزيت إعلامكم بأن جريدة
الحال الشهرية الصادرة
عنه، متوفرة في الضفة وغزة
والقدس في مراكز التوزيع
التالية: